



# ورشة تدريبية حول " دليل رقابة الالتزام الصادر عن مبادرة الانتوساي للتنمية"



المنعقدة بالأمانة العامة للمجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة  
خلال الفترة من 13 يولييه : 17 يولييه

---



الجلسة رقم (2/2)

الخطة السنوية للجهاز الأعلى للرقابة لتغطية رقابة الالتزام

---

## هدف الجلسة:

تهدف الجلسة إلى اكساب المشاركين من خلال النقاش والتمارين مهارات إعداد الخطة السنوية للجهاز الأعلى للرقابة لتغطية رقابة الالتزام وفقا لمبادرة الانتوساي للتنمية.





## هدف الجلسة:

تهدف الجلسة إلى اكساب المشاركين من خلال النقاش والتمارين مهارات إعداد الخطة السنوية للجهاز الأعلى للرقابة لتغطية رقابة الالتزام وفقا لمبادرة الانتوساي للتنمية.

---

## نظرة عامة الجلسة:

□ تمر العملية الرقابية بعدة مراحل هي :

المتابعة

التقرير

التنفيذ

التخطيط



## نظرة عامة الجلسة:

□ يُفترض أن تضع الأجهزة العليا للرقابة خطة رقابية سنوية أو متعددة السنوات وفقًا لإطارها القانوني، وتشمل هذه الخطة أنواع الرقابة الممكنة مثل الرقابة المالية، ورقابة الالتزام، ورقابة الأداء. **وتُراعى الموارد المتاحة، حيث تُعطى الأولوية للمهام الإلزامية، بينما تُخصص الموارد المتبقية للمهام الإضافية.**



## نظرة عامة الجلسة:

□ تُنفذ بعض الأجهزة العليا للرقابة المهمات الرقابية بناءً على طلب من الهيئة التشريعية، أو حسب تقدير الجهاز الأعلى للرقابة، أو كلاهما معاً. وعندما يكون للجهاز حرية تحديد نطاق تغطية الرقابة، فعليه التركيز على المجالات ذات الأهمية للمستخدمين، وتقدير المسائل التي تنطوي على خطر عدم الالتزام.





## نقاط التعلم الرئيسية:

- تحديد الأولويات الاستراتيجية للجهاز الأعلى للرقابة.
- تحديد مهام الرقابة المحتملة وتحديد أولوياتها.
- وضع خطه عمل سنوية أو متعددة السنوات.
- الاعتبارات المأخوذة قبل الشروع في رقابة الالتزام.





## تحديد الأولويات الاستراتيجية للجهاز الأعلى للرقابة.

- يعتمد الجهاز الأعلى للرقابة في تحديد أولوياته الاستراتيجية على تحليل السياسات وتقييم المخاطر، لضمان أن تعكس مهامه الرقابية القضايا الأكثر ارتباطًا بالمصالح العامة والمخاطر المحتملة.
- تُعد هذه الأولويات بمثابة توجيهات عامة لخطة العمل السنوية أو متعددة السنوات، وتساعد في توجيه الجهاز نحو المجالات الأكثر تأثيرًا وجدوى في الرقابة، بما يخدم الصالح العام.
- وتشمل مجالات: سياسات حساسة، المخاطر الناشئة عن البيئة المتطورة، موضوعات رقابية شاملة. يجب أن يأخذ الجهاز الأعلى للرقابة في الاعتبار عدة عوامل رئيسية لتحديد المجالات الرقابية ذات الأولوية، وهي:

## تحديد الأولويات الاستراتيجية للجهاز الأعلى للرقابة

عوامل تحديد  
الأولويات  
الاستراتيجية

نتائج  
الرقابات  
السابقة

التغيرات  
الطارئة على  
البيئة  
الرقابية

التغيرات  
الطارئة على  
القانون

التطورات  
في  
ممارسا  
المهنة

رقابة  
الدول  
الأخرى

مصالح  
الأطراف  
ذوى  
العلاقة

أهداف  
الدولة

أولويات  
التطوير  
الاستراتيجي



## تحديد الأولويات الاستراتيجية للجهاز الأعلى للرقابة.

- **يحق للمدقق استخدام مصادر متعددة لجمع معلومات تساعد في اختيار الموضوعات ذات الأولوية وتقييم المخاطر بشكل أكثر دقة، مثل:**
  - تحليل مقترحات الموازنة وتقارير التقييم والبيانات المنشورة.
  - التشاور مع الأطراف المعنية من داخل الحكومة أو من المجتمع المدني.
  - الاستفادة من نتائج المهام الرقابية الأخرى (مثل رقابة الأداء أو الرقابة المالية) التي أظهرت حالات عدم التزام، لإدراجها ضمن خطة التدقيق المستقبلية.

## تحديد الأولويات الاستراتيجية للجهاز الأعلى للرقابة.

وفي الأخير؛ تتمثل المخرجات المترجمة عن عملية مراجعة السياسات والمخاطر في قائمه بالمجالات ذات الأولوية الاستراتيجية لدى الجهاز الأعلى للرقابة والتي تعكس المخاطر والمصالح العامة، ورصد المشكلات العويصة ومجالات المخاطر الشديدة ذات الصلة.





## تحديد مهام الرقابة المحتملة وتحديد أولوياتها

- ينبغي للأجهزة العليا للرقابة مراعاة أولويات الاستراتيجية عند تحديد مهام الرقابة المحتملة على أن تحمل هذه المهام قائمه بموضوعات الرقابة المقترحة وتقديرًا للموارد اللازمة لكل موضوع ومعلومات بشأن أهميتها النسبية.
- ويمكن استخدام النهج التنازلي (انطلاقًا من السياسات العامة) والنهج التصاعدي (بناءً على الخبرات والملاحظات الميدانية). ويمكن للمدقق عند توثيق مهام الرقابة المحتملة المقترحة وفقًا للنهج التصاعدي القيام بمايلي:



## تحديد مهام الرقابة المحتملة وتحديد أولوياتها

### □ تقييم الأولويات:

- يتم تقييم مهام الرقابة المقترحة بمقارنتها بالأولويات الاستراتيجية باستخدام مجموعة من المعايير.
- ويتم ترتيب هذه المهام وفقاً لدرجة أولويتها مع توثيق عملية التقييم لضمان الشفافية والموضوعية في اختيار المهام الرقابية التي تحقق أكبر فائدة ممكنة.

## تحديد مهام الرقابة المحتملة وتحديد أولوياتها

تقييم الأولويات

الخطوة  
الأولى

قائمة  
بموضوعات  
المقترحة

القابلية  
للتنفيذ  
الفني  
والعملي

التغطية  
الرقابية  
السابقة

القيمة  
المضافة

الاهتمام  
السياسي  
والعام

أهمية  
المخاطر

درجة ارتباط  
المهمة



## تحديد مهام الرقابة المحتملة وتحديد أولوياتها

### □ تقييم المخاطر:

يمكن تقييم المخاطر المرتبطة بموضوع الرقابة المقترح بأنها منخفضة أو متوسطة أو وثيقة وفقا لاحتمالية حدوث العوامل الأساسية وأثرها المحتمل.

الدرجة	تأثير منخفض	تأثير متوسط	تأثير مرتفع
احتمالية منخفضة	مخاطر ضعيفة	مخاطر مقبولة	مخاطر متوسطة
احتمالية متوسطة	مخاطر مقبولة	مخاطر متوسطة	مخاطر عالية
احتمالية عالية	مخاطر متوسطة	مخاطر عالية	مخاطر شديدة



## تحديد مهام الرقابة المحتملة وتحديد أولوياتها

### تقييم المصلحة السياسية والعامية:

- ينبغي أن تكون مهام الرقابة المقترحة ذات صلة واهتمام من الأطراف المعنية مثل البرلمان، حيث يستند المدقق إلى قراراته وتقاريره كمصادر معلومات.
- يأخذ المدقق في اعتباره مصالح السلطة التنفيذية والإعلام وأثر الموضوع على حياة المواطنين.
- ويُطلب من المدقق تحديد مستوى اهتمام الأطراف بكل مهمة (منخفض - متوسط - مرتفع).



## تحديد مهام الرقابة المحتملة وتحديد أولوياتها

### □ تقييم القيمة المضافة المحتملة:

يمكن للأجهزة العليا للرقابة النظر في القيمة المضافة المحتملة للموضوع من حيث الأهمية الاقتصادية لموضوع الرقابة والمعلومات الجديدة والمفيدة للمستخدمين، لذلك يجب أن تضع في اعتبارها:

---

## تحديد مهام الرقابة المحتملة وتحديد أولوياتها

تقييم القيمة  
لمضافة المحتملة

القدرات  
والخبرات

القابلية الفنية  
والعملية  
للرقابة

التوقيت  
المناسب

المجالات  
التي مر  
على  
مراجعتها  
سنوات

المجالات  
التي لم يتم  
تقييمها  
بعمق

المجالات  
التي لم  
تخضع  
للرقابة

الخط  
المستقبلية

المهام  
والمرجعات  
والتقييمات  
الحديثة



## تحديد مهام الرقابة المحتملة وتحديد أولوياتها

- ينبغي على الجهاز الأعلى للرقابة، عند تقييم مهام الرقابة المقترحة، أن:
- يطبق المعايير الأربعة الأساسية مثل: صلتها بالأولويات الاستراتيجية، أهمية المخاطر، المصلحة العامة، القيمة المضافة المحتملة.
- يحوّل نتائج هذه المعايير إلى درجات لكل مهمة رقابية مقترحة.
- يجمع الدرجات لكل مهمة لتحديد أولوية تنفيذها.
- يصنف المهام حسب الأهمية: أولوية مرتفعة، متوسطة، منخفضة.
- يخصص درجة الأولوية للمهمة الرقابية وفقًا للاحتتمالية، وذلك باستخدام درجة احتمالية الحدوث وتأثير المهمة الرقابية.



## تحديد مهام الرقابة المحتملة وتحديد أولوياتها

### المهمة الرقابية: .....

د. القيمة المضافة		ج. المصلحة العامة		ب. المخاطر		أ. الأولوية	
الدرجة		الدرجة		الدرجة		الدرجة	
1	منخفضة	1	منخفضة	1	منخفضة	1	منخفضة
2	متوسطة	2	متوسطة	2	متوسطة	2	متوسطة
3	مرتفعة	3	مرتفعة	3	مرتفعة	3	مرتفعة

إجمالي الدرجات:



## خطة العمل السنوية أو متعددة السنوات للجهاز الاعلى للرقابة

تتضمن خطة العمل السنوية أو متعددة السنوات معلومات عن المهام الرقابية التي ستجرى ووصف مختصر لكل مهمة والموارد البشرية والموارد الاخرى مثل: تكاليف السفر والخبرة اللازمة التي سيتم تخصيصها لكل مهمة والجدول الزمني المزمع للأعمال واعداد التقارير.

□ عند إعداد خطة العمل الرقابية، يراعي الجهاز الأعلى للرقابة ما يلي:

---

## خطة العمل السنوية أو متعددة السنوات للجهاز الاعلى للرقابة

خطة العمل السنوية أو متعددة السنوات

مراجعة  
الخطة عند  
الحاجة

رصد تنفيذ  
الخطة  
بانتظام

التأكد من كفاية  
الموارد  
مهمة، و  
الطوارئ  
المحتملة

وضع جدول  
زمني يوزع  
عبء العمل  
خلال الفترة

تحديد المهام  
الرقابية ذات  
الأولوية  
المرتفعة بناء  
على المتبقي

اقتطاع  
الموارد  
للمهام  
الإلزامية  
والمتكررة

عدد  
الموظفين  
وصافي  
الإجازات

تحديد  
الموارد  
المتاحة



## خطة العمل السنوية للجهاز الأعلى للرقابة لتغطية رقابة الالتزام



# تمرين



## الاعتبارات المأخوذة قبل الشروع في رقابة الالتزام

هل يمكن اعتبار أن التأكيد المحدود من قبيل التقصير المهني للمدقق في أداء واجبه؟ بمعنى إن المدقق لم يبذل العناية المهنية الواجبة عند تقديمه لتأكيد محدود.

يتم الإجابة على هذا التساؤل على مجموعة العوامل المحددة لنوع التأكيد.

**الغرض من المهمة:**

إذا كان الهدف هو تقديم استنتاج حول ما إذا كانت الجهة قد امتثلت أو لم تمتثل للتشريعات أو اللوائح أو السياسات أو التعليمات المحددة سلفاً. كان التأكيد معقولاً.

إذا كان الهدف هو تقديم درجة متوسطة من التأكيد كان التأكيد محدوداً.



## الاعتبارات المأخوذة قبل الشروع في رقابة الالتزام

### نطاق العمل:

○ إذا كان موسع ومفصل. يؤدي إلى تأكيد معقول.

○ إذا كان محدود بطبيعته أو بناء على اتفاق يؤدي إلى تأكيد محدود.

### مستوى الإجراءات المنفذة.

○ إذا كانت فحص تفصيلي واختبارات اثبات جوهري تؤدي إلى تأكيد معقول.

○ إذا كانت تحليل واستفسار فقط دون اختبارات يؤدي إلى تأكيد محدود.



## الاعتبارات المأخوذة قبل الشروع في رقابة الالتزام

### □ كفاءة المدققين:

- إذا لم يكن لدى المدققين الخبرة أو المهارات الكافية، فقد يكون اختيار التأكيد المعقول غير مناسب لأن التأكيد المعقول: يتطلب تخطيطاً دقيقاً. اختبارات إثبات معمقة. جمع أدلة كافية وموثوقة. استخدام التقدير المهني والشك المهني بدرجة عالية..
- عندما يكون لدى الجهاز فريق رقابي جديد أو غير متمرس، قد يُفضّل اختيار تأكيد محدود يتطلب إجراءات أقل تعقيداً (مثل الاستفسارات والتحليلات فقط). وذلك لتقليل مخاطر القصور المهني أو إصدار تقارير غير مدعومة بأدلة كافية.



## الاعتبارات المأخوذة قبل الشروع في رقابة الالتزام

### متطلبات الجهة الطالبة للتقرير. □

- إذا كانت جهات تنظيمية أو بنوك تطلب تقارير تدقيق يتطلب تأكيد معقول.
- إذا كانت إدارة تطلب استعراضاً مرحلياً فقط: تنفيذ أعمال تأكيد محددة بشأن مدى التزام إدارة معينة بالتشريعات واللوائح المنظمة خلال فترة زمنية معينة دون الانتظار حتى نهاية السنة يتطلب يؤدي إلى تأكيد محدود.



## الاعتبارات المأخوذة قبل الشروع في رقابة الالتزام

### توافر الأدلة الكافية والمناسبة.

إذا كانت الأدلة متوفرة وقوية : يمكن تقديم تأكيد معقول.

إذا كانت محدودة يقتصر الأمر على تأكيد محدود.

### نوع المعلومات محل التقييم.

بيانات مالية سنوية : عادة بتأكيد معقول.

معلومات مرحلية أو غير مالية أو امتثال محدد: غالبًا تأكيد محدود.



## الاعتبارات المأخوذة قبل الشروع في رقابة الالتزام

وفي الأخير؛ يتوقف اختيار الجهاز لنوع التأكيد على عدة عوامل:

- احتياجات المستخدم المستهدف.
- إتاحة المعلومات وإمكانية الوصول إليها.
- نطاق إجراءات الرقابة.
- كفاءة المدققين.



## الاعتبارات المأخوذة قبل الشروع في رقابة الالتزام

وفي الأخير؛ يمكن القول : لا يقاس القصور المهني بنوع التأكيد بل بمدى التزام المدقق بالمعايير المهنية عند أدائه للمهمة سواء كانت بتأكيد معقول أو محدود.

عندما يتطلب الموقف أو المعايير تأكيداً معقولاً ويكتفي المدقق بتأكيد محدود.

عندما لا يفصح المدقق بوضوح عن أن تقريره مبني على تأكيد محدود ( التقرير يوحي ضمناً بأن هناك تأكيداً عالياً بينما الإجراءات كانت محدودة).

عندما يختار التأكيد المحدود بسبب ضيق الوقت أو تقليص التكاليف، دون مراعاة الأهمية النسبية والمخاطر.



خطة العمل السنوية للجهاز الأعلى للرقابة لتغطية رقابة الالتزام



# الخلاصة



خطة العمل السنوية للجهاز الأعلى للرقابة لتغطية رقابة الالتزام



هنئتم بالأداء وسعدتكم  
حالياً



# ورشة تدريبية حول " دليل رقابة الالتزام الصادر عن مبادرة الانتوساي للتنمية"



المنعقدة بالأمانة العامة للمجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة

خلال الفترة من 13 يولييه : 17 يولييه



## الجلسة رقم (3/3) توثيق الرقابة

---



## هدف الجلسة:

في نهاية الجلسة سوف يصبح المشاركون قادرين على توثيق عملية رقابة الالتزام من خلال النقاش والتمارين وفقاً للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة على أن يتم التقييم من قبل المدرب.



## نظرة عامة الجلسة:

□ يجمع المدققون في عملية الرقابة، إثباتات ويعملون على تنظيمها في صورة ورقية أو إلكترونية، ولكن دائمًا ما يسأل المدقق ما الذي يجب توثيقه بالضبط؟ وتوفر المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة توجيهًا بشأن المحتويات والتسلسل وشكل توثيق عملية الرقابة، وتترك المعايير شكل التوثيق للتقدير المهني للمدققين وللجهاز الأعلى للرقابة. وغالبًا ما يتعين على المدقق التحلي بالإبداع في عملية التوثيق لدعم استنتاجات الرقابة الخاصة به.





## نقاط التعلم الرئيسية:

- المفاهيم الأساسية.
- متطلبات المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة من أجل التوثيق.
- الغرض من التوثيق.
- توقيت التوثيق.





## نقاط التعلم الرئيسية:

- عناصر التوثيق.
- مكونات أوراق العمل.
- الاحتفاظ بالوثائق.
- قضايا السرية والشفافية.





## المفاهيم الأساسية

### وثائق الرقابة:

هي سجل كتابي بالمعلومات الأساسية التي يكوّن المراجعون من خلالها استنتاجاتهم أو آراءهم حول رقابة الالتزام. وبالتالي، يمكن فحص الوثائق التي أعدت خلال مراحل التخطيط أو التنفيذ أو إعداد التقارير في رقابة الالتزام حتى نتأكد من تنفيذ المراجعين لعملية رقابة الالتزام وفقاً للمعايير الدولية للإنتوساي.



## متطلبات المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة من أجل التوثيق

□ يجب على المدقق إعداد وثائق الرقابة **بقدر كاف** من التفصيل **وفي الوقت المناسب** **والحفاظ على** سرية وسلامة وثائق الرقابة، و**الاحتفاظ** بها لفترة كافية .

□ تتضمن عملية توثيق الرقابة الوثائق التالية:

(موضوع الرقابة؛ تقييم المخاطر وخطة واستراتيجية الرقابة ، الطرق المطبقة والفترة المغطاة، طبيعة وتوقيت إجراءات الرقابة المنفذة ونطاقها ومداهها، نتائج إجراءات الرقابة، وتقييم أدلة الإثبات الداعمة للملاحظات والاستنتاجات والتوصيات، الأحكام/التقديرات التي تم إصدارها، التواصل مع الجهة الخاضعة للرقابة، رقابة الجودة)



## متطلبات المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة من أجل التوثيق

وينبغي أن تتضمن الوثائق المحتفظ، على وجه التحديد وفيما يتعلق بمرحلة التخطيط بها من قبل المدقق ما يلي:

أ. المعلومات الضرورية **لفهم الجهة** التي تجرى رقابتها وبيئتها.

ب. تقييم **الأهمية النسبية** لموضوع الرقابة،

ج. ضبط مصادر **أدلة الإثبات** الممكنة.

د. **الجدول الزمني** وسجل المراجعة المكتبية والمقابلات ومحاضر الاجتماع ومصفوفة تخطيط الرقابة.



## الغرض من التوثيق

□ **تعد الغاية من توثيق العمل الرقابي المنجز** هو تعزيز الشفافية بشأن العمل المنجز لتمكين المدقق المتمرس، الذي لا يملك أي معرفة مسبقة بمهمة الرقابة، من فهم المسائل الهامة التي تظهر خلال المهمة الرقابية والاستنتاجات/الآراء. (**فهم العمل المنجز، وكيفية إنجازه، وأسباب إنجازه**)



## الغرض من التوثيق

- يساعد توثيق الرقابة على:
  - تقديم الدعم لتقرير المدققين.
  - مساعده المدققين في اجراء المهمة الرقابية والاشراف عليها.
  - مساعده مراجع الجودة في مراجعة جودة الرقابة.



## توقيت التوثيق

□ تعد دقة **توقيت التوثيق** أحد العوامل المهمة:

- الوثائق التي تم إعدادها بعد إجراء عملية الرقابة **أقل دقة** من الوثائق التي تم إعدادها في توقيت إجراء هذا العمل.
- وينبغي على المراجع تجهيز وثائق الرقابة ذات الصلة **خلال مراحل عملية الرقابة المختلفة** لدعم نتائج كل مرحلة من مراحل الرقابة وقبل **صدور تقرير الرقابة**، على أن يحتفظ بهذه الوثائق لفترة زمنية مناسبة.



## عناصر التوثيق

□ تشمل وثائق الأدلة المتعلقة بعدم التزام الهيئات المؤكد أو المشتبه به على سبيل المثال: **نسخ** من السجلات أو الوثائق. **محاضر الاجتماعات** التي أجريت مع الإدارة والأشخاص المسؤولين عن اتخاذ القرار أو الأطراف الأخرى داخل المؤسسة أو خارجها.

---

## عناصر التوثيق

- ينبغي أن تشتمل الوثائق علي تفاصيل وافية لتمكين المراجع المتمرس، الذي لا يملك أي معرفة مسبقة بمهمة الرقابة، من فهم ما يلي:
  - **العلاقة** بين موضوع الرقابة ونطاق الرقابة والمعايير.
  - **تقييم المخاطر.**
  - استراتيجيات الرقابة وخطة الرقابة.
  - **طبيعة الإجراءات المنفذة** وتوقيتها ومداهها ونتائجها.
  - **الأدلة** التي تم الحصول عليها و**الحجج** التي تستند إليها جميع المسائل المهمة التي اقتضت ممارسة التقدير المهني.

## مكونات أوراق العمل

□ استنادًا إلى المعايير وأفضل الممارسات، يجب تضمين الصفحة الأولى من ورقة العمل: المصدر والغرض وإجراءات والنتائج واستنتاجات وينبغي أن يجيب كل عنصر على الأسئلة الآتية:

■ **المصدر:**

من أين حصل المدقق على دليل ورقة العمل، من قدمه للمدقق، كيف يمكن للمدقق على الحصول عليه مرة أخرى؟

■ **الغرض:**

ما السؤال الذي تسعى ورقة العمل الإجابة عليه، لماذا تم انشاء ورقة العمل هذه، ولماذا تم انجاز هذا العمل؟

■



## مكونات أوراق العمل

### ■ **الإجراء:**

ماذا فعل المدقق بشأن ورقة العمل هذه وما الإجراء الذي استخدمه؟

### ■ **النتائج:**

ماذا نتج عن تطبيق الاجراءات؟

### ■ **الاستنتاجات:**

ما إجابة الأسئلة المطروحة في الغرض؟

---



## الاحتفاظ بالوثائق

- تضع بعض الأجهزة العليا للرقابة **سياسات وإجراءات لحفظ وثائق العمل** بما يتوافق مع **قوانينها ومعايير الرقابة**، وذلك لضمان إمكانية الرجوع إلى السجلات المرتبطة بالرقابة لمدة محددة بعد انتهائها.
- **تحدد هذه السياسات والإجراءات**: نوع الوثائق المشمولة، شكل أو هيئة حفظها، مدة الاحتفاظ بها، وآلية الاطلاع عليها عند الحاجة.



## الاحتفاظ بالوثائق

- يجب التأكيد من وجود سياسات وإجراءات لحفظ الوثائق ومدى ملاءمتها. وإذا لم تكن مناسبة، تُوضع متطلبات توثيق واضحة. وقد تُحفظ بعض الوثائق لأجل غير مسمى لأهميتها التاريخية أو لأسباب تتعلق بالأمن القومي، ويجب على المدققين الالتزام بالتشريعات المعمول بها في هذا الشأن.



## قضايا السرية والشفافية

- يجب على المراجعين الالتزام دائماً بسرية وثائق الرقابة، إلا إذا أذنت الجهة الخاضعة للرقابة بالكشف عنها أو اقتضت الضرورة القانونية أو المهنية ذلك. ويتطلب القطاع العام تحقيق توازن مستمر بين السرية والشفافية والمساءلة.
- يتطلب تحقيق التوازن بين **السرية والشفافية** استخدام التقدير المهني لتحديد الوثائق السرية والتعامل معها بوضوح، مع السماح بالاطلاع عليها عند الضرورة. وقد تحدد القوانين الوثائق التي تُعد سرية وتلك التي يجب نشرها، وتوضح من يملك صلاحية التصريح بالكشف عنها والإجراءات المتبعة لذلك.



## قضايا السرية والشفافية

- على المراجعين معرفة **المتطلبات القانونية المتعلقة** بسرية المعلومات، خاصة في مجالات مثل الدفاع، الصحة، الضرائب، أو الخدمات الاجتماعية. **والتشريعات** التي تضمن حق الاطلاع على المكاتبات الرقابية، بما في ذلك الخطابات المتعلقة بجمع الأدلة وتقديرات الرقابة، سواء كانت إلكترونية أو غير ذلك.
- وفي القطاع العام، تُقدّم أحيانًا وثائق الرقابة لأطراف خارجية، لكن ذلك قد يكون حساسًا، خصوصًا إذا حاول الطرف الخارجي الحصول على معلومات لا يمكنه الحصول عليها من الجهة الخاضعة للرقابة. لذلك، تُحال طلبات الحصول على المعلومات إلى الجهة الأصلية المعنية بها، ويجب على المراجعين **استشارة الجهات ذات الصلة** قبل الموافقة على الكشف عن أي معلومات.



## توثيق الرقابة



# الخلاصة



## توثيق الرقابة



هنئتم بالآ وسعدتم  
حالاً



# ورشة تدريبية حول " دليل رقابة الالتزام الصادر عن مبادرة الانتوساي للتنمية"



المنعقدة بالأمانة العامة للمجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة  
خلال الفترة من 13 يولييه : 17 يولييه

---



## الجلسة رقم (2/3) التخطيط لرقابة الالتزام

---

## هدف الجلسة:

تهدف الجلسة إلى اكساب المشاركين مهارات التخطيط لرقابة الالتزام (استراتيجية الرقابة، خطة الرقابة) من خلال النقاش والتمارين وفقاً لمبادرة الانتوساي للتنمية.



## نظرة عامة الجلسة:

□ يساهم التخطيط الجيد لرقابة الالتزام في التركيز على المجالات الرقابية الهامة، واكتشاف المشكلات مبكرًا، مما يعزز الاستجابة لاحتياجات المستخدمين. كما يساعد على تنظيم العمل بشكل فعّال، وتوزيع المهام بين أعضاء الفريق بشكل مناسب، وتيسير الإشراف والمراجعة، وضمان التنسيق بين المراجعين والخبراء عند الحاجة.



## نظرة عامة الجلسة:

□ يتضمن تخطيط المهمة الفردية لرقابة الالتزام **خطوتين**؛ أولهما: وضع المدققين استراتيجية شاملة لنطاق الرقابة والتأكيد عليها وتحديد توقيتها وإجراءاتها، ثانيًا: استنادًا إلى تلك الاستراتيجية يعد المدققين **خطة الرقابة** والتي تعكس نهجًا مفصلاً وخطوات محدده لطبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات التي يتعين القيام بها وأسباب اختيارها.





## نقاط التعلم الرئيسية:

- وضع استراتيجيات الرقابة.
- وضع خطة الرقابة.
- التوثيق وضمان جودة استراتيجيات الرقابة وخطة الرقابة.





## وضع استراتيجية الرقابة

- تشكل استراتيجية الرقابة الأساس للبت فيما إذا كان من الممكن تنفيذ الرقابة، وتصف ما يجب القيام به، بينما تصف خطة الرقابة كيفية القيام بذلك.
  - هدفها: توثيق قرارات المدقق وتيسير التنسيق بين فريق الرقابة والجهاز الأعلى للرقابة حول منهج العمل الرقابي المتبع. وتتضمن استراتيجية الرقابة ما يلي:
-



## وضع خطة الرقابة

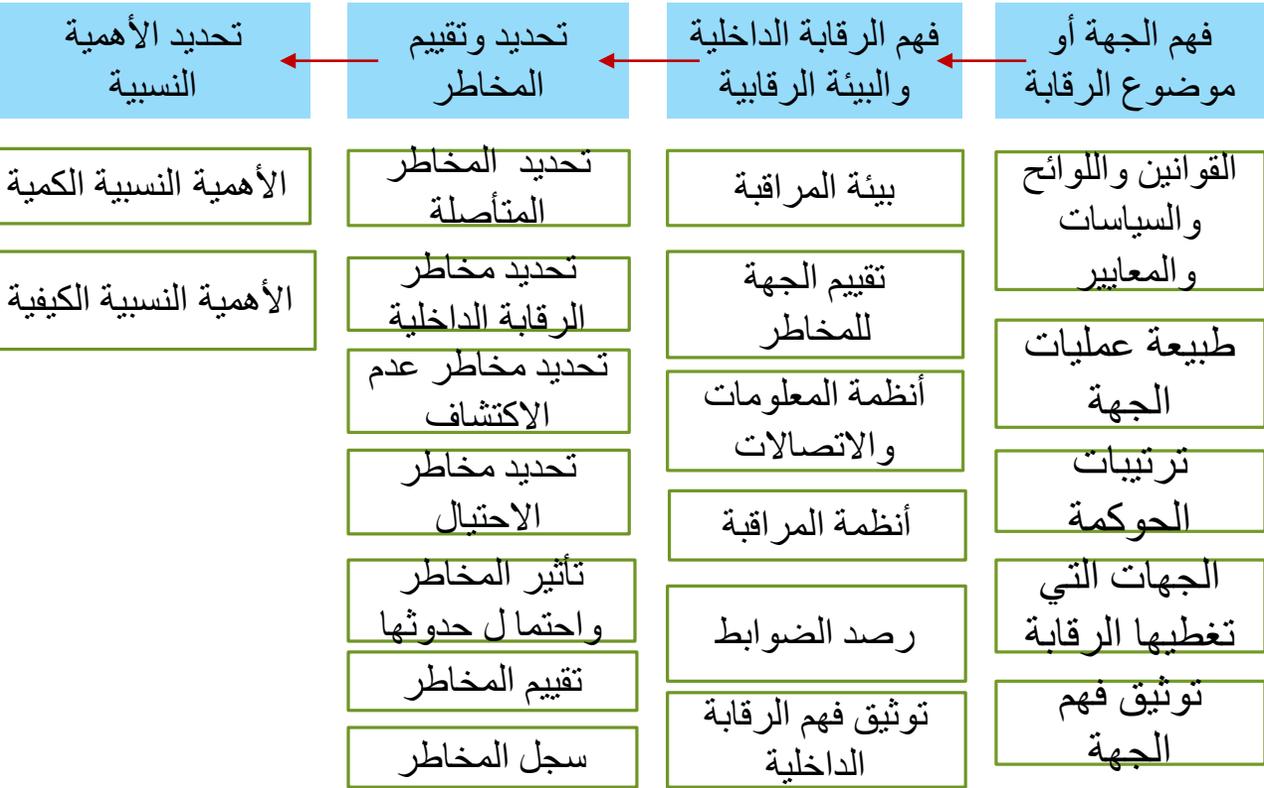
- تتمثل نتائج مرحلة التخطيط في وضع خطة مكتوبة لإجراء العمل الميداني للرقابة، وتصف الخطة المخاطر المحتملة لعدم الالتزام للجهة وإجراءات الرقابة المطلوبة للمخاطر المحددة.

# وضع وتوثيق استراتيجية الرقابة و خطة الرقابة

**خطة الرقابة**

- تصميم إجراءات رقابة للتصدي للمخاطر
- طبيعة إجراءات الرقابة وتوقيتها ومداه
- إثباتات الرقابة المحتمل جمعها
- مصفوفه تصميم الرقابة
- توثيق استراتيجية الرقابة و خطة الرقابة
- مراجعة خطة الرقابة وتعديلها

## خطوات وضع خطة الرقابة



**استراتيجية الرقابة**

- خصائص الرقابة
- هدف الرقابة
- موضوع الرقابة
- نطاق الرقابة
- معايير ومرجعيات الرقابة
- الجهات المشمولة بالرقابة
- نوع المهمة
- مستوى التأكيد
- فريق الرقابة
- آليات رقابة الجودة
- التواصل
- مسئولية رفع التقرير



## التخطيط لرقابة الالتزام



# الخلاصة



## التخطيط لرقابة الالتزام



هنئتم بالأ وسعدتم  
حالا

## الجلسة رقم (2/3) التخطيط لرقابة الالتزام

### نظرة عامة عن الجلسة:

يتضمن تخطيط المهمة الفردية لرقابة الالتزام **خطوتين**؛ أولهما: وضع المدققين استراتيجية شاملة لنطاق الرقابة والتأكيد عليها وتحديد توقيتها وإجراءاتها، ثانيًا: استنادًا إلى تلك الاستراتيجية يعد المدققين **خطة الرقابة** والتي تعكس نهجًا مفصلاً وخطوات محدده لطبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات التي يتعين القيام بها وأسباب اختيارها. مع ضرورة توثيق عملية إعداد استراتيجية الرقابة والخطة. يساعد التخطيط الكافي على الاهتمام بالمجالات المهمة للرقابة، وتحديد المشاكل المحتملة في الوقت المناسب وتنظيم عملية الرقابة والتحكم فيها بشكل سليم للاستجابة لحاجة المستخدمين بكفاءة وفعالية، ويساعد أيضًا التخطيط الكافي المراجع على تحديد الأعمال بشكل صحيح بالنسبة لأعضاء الفريق، وتسهيل الإشراف عليهم، ومراجعة أعمالهم، وعلاوة على ذلك، يساعد على تنسيق العمل الذي يقوم به المراجعون والخبراء إن أمكن. تختلف طبيعة أنشطة التخطيط ومداهما وفق الظروف المحيطة بعملية الرقابة؛ مثل: تعقيدات الموضوع الأساسي والمعايير وفي هذا السياق، تناقش هذا الجلسة خطوات تخطيط المهمة الفردية لرقابة الالتزام وتوثيقها من خلال النقاط التالية:

1. 3. 2. وضع استراتيجية الرقابة.
  2. 3. 2. وضع خطة الرقابة.
  3. 3. 2. التوثيق وضمان جودة استراتيجية الرقابة وخطة الرقابة.
- ### 1. 3. 2. وضع استراتيجية الرقابة.

تشكل استراتيجية الرقابة الأساس للبت فيما إذا كان من الممكن تنفيذ الرقابة، وتصف ما يجب القيام به، بينما تصف خطة الرقابة كيفية القيام بذلك. ويتمثل الهدف من استراتيجية الرقابة في توثيق/صنع مجمل القرارات التي اتخذها المدقق. وتسهل استراتيجية الرقابة من التنسيق بين أعضاء فريق الرقابة والجهاز الأعلى للرقابة بشأن النهج المتبع في الرقابة، فيضع فريق الرقابة استراتيجية الرقابة استنادًا إلى المتطلبات التنظيمية للجهاز الأعلى للرقابة من أجل تنفيذ المهمة الرقابية وقد تتضمن ما يلي:

- **خصائص الرقابة.**  
وتقدم هذه الخصائص وصفًا تمهيدياً عن الرقابة ومعلومات أساسية، وتضمن مراعاة فريق الرقابة صلاحية الجهاز الأعلى للرقابة والخطة الاستراتيجية للجهاز الأعلى للرقابة عند تحديد خصائص الرقابة.
- **هدف الرقابة.**  
يحدد هدف الرقابة ما يسعى المدقق في الإجابة عنه خلال مهمة الرقابة ويضمن المدققون الموضوعية عند صياغة أهداف الرقابة بما في ذلك تحديد المعايير، وتعتمد نتائج الرقابة اعتمادًا كليًا على أغراض الرقابة، فتعد النتائج كاملة إذا تم استيفاء غاية الرقابة ويجب أن يكون هدف الرقابة قابل للإجابة عنه وأن يحدد موضوع الرقابة أو الجهة أو الأنشطة الخاضعة للرقابة.
- **الموضوع والنطاق والمعايير.**  
يُعد تحديد الموضوع والنطاق والمعايير إحدى الخطوات الأولى التي يجب تنفيذها في التخطيط لرقابة الالتزام وإجرائها، في بعض حالات، لا يتبع نطاق رقابة الالتزام وطبيعته تعليمات الجهاز

أو تشريعاته ذات الصلة بطريقة مباشرة، لكنها تعتمد بدلاً من ذلك على الحكم المهني لمدقق القطاع العام، وفي مثل هذه الحالات، ينبغي إبلاغ الجهة الخاضعة للرقابة بنطاق الرقابة وطبيعتها كتابياً.

○ **موضوع الرقابة:** قد تحدد الخطة السنوية للجهاز الأعلى للرقابة فيما يخص رقابة الالتزام موضوع الرقابة وتشمله، وينبغي أن يكون موضوع الرقابة قابلاً للتحديد والتقييم وفقاً لمعايير الرقابة المناسبة وينبغي أن يكون الموضوع ذات طبيعة تمكن المدقق من استنتاج مستوى التأكيد الضروري.

○ **نطاق الرقابة:** يشير إلى المجال والمدى والفترة الزمنية المشمولة في الرقابة لموضوع معين وينطوي تحديد نطاق الرقابة على تضييق موضوع الرقابة على عدد قليل نسبياً من المسائل ذات الأهمية التي تتعلق بهدف الرقابة والتي يمكن رقبته من خلال الموارد المتاحة لفريق الرقابة ويشمل النطاق تحديد الجهات التي سترد في الرقابة، حيث أن تحديد نطاق الرقابة يمثل بوضوح أهمية تحديد الميزانية والموارد البشرية والوقت اللازم للرقابة. وفي تقييم ما الذي سيشملة المدقق في التقرير. وينبغي أن يكون نطاق الرقابة واضح حول المجالات المرتبطة بالرقابة ولكنها غير متواجدة فيها، وقد يتغير نطاق الرقابة أثناء اجراءات الرقابة إذا توصل المدققون إلى معلومات جوهرية تفرض عليهم اعاده النظر في النطاق.

○ **المعايير والمرجعيات:** حيث يتعين على المدقق في مهمات التقارير المباشرة التأكد من وجود معايير رقابية منطقية وقد يتم بالفعل تحديد موضوع الرقابة ومعايير الرقابة ذات الصلة من خلال صلاحية الجهاز الأعلى، وتوجد معايير الرقابة ضمناً في مهمات التصديق من خلال عرض المعلومات حول موضوع الرقابة على اساس المعلومات التي يتم اعدادها. وفي هذه الحالة يتعين على المدقق التوصل إلى صحة المعايير الواردة ضمناً حول في المعلومات حول موضوع الرقابة

يلتزم الجهاز دائماً بإصدار تقارير رقابة عالية الجودة، ولذلك يحتاجون إلى تركيز اهتمامهم على **الموضوع والمعايير** لإصدار تقرير هادف يُلبي توقعات المستخدمين المستهدفين؛ ولذلك ينبغي دائماً التوصل إلى التركيز على الجوانب الهامة لموضوع الرقابة وتحديد معايير الرقابة المناسبة لاستخدامها في قياس الموضوع. **ومن أمثلة الموضوعات التي يُمكن استخدامها بشكل مرجعي، الأداء المالي:** استخدام الأموال أي تنفيذ الموازنة، وتحصياً لإيرادات، مثل الضرائب المحلية وعائدات الغرامات والجزاءات واستخدام المنح والقروض. **المشتريات وحماية البيئة.**

**مثال: يوضح العلاقة بين موضوع الرقابة والنطاق والمعايير.**

يبين السيناريو أدناه العلاقة بين موضوع الرقابة والنطاق والمعايير:

#### مثال: تحديد موضوع الرقابة والنطاق والمعايير

##### الحالة

تهدف الرقابة إلى مراجعة سياسة توريد المشتريات الخاصة بهيئة الخدمات الصحية الوطنية وفقاً لمتطلبات توريد المشتريات الوطنية ومدى التزام ممارسات توريد المشتريات التي تتبعها الهيئة بالمبادئ التوجيهية الخاصة بالمشتريات الحكومية. وفي هذا الصدد، ستشمل الرقابة سياسة توريد المشتريات بالإضافة إلى مراحل التخطيط وتوفير الموارد لدورة حياة عملية توريد المشتريات. كما ستشمل تقييماً لجميع أنشطة توريد المشتريات لمدة 18 شهراً ابتداءً من 1 يوليو 2017 وحتى 31 ديسمبر 2018. ويتمثل موضوع الرقابة والنطاق والمعايير فيما يلي:

موضوع الرقابة	النشاط أو المشروع أو العملية أو البرنامج الذي يقرر المدقق فحصه. وفي الحالة المذكورة أعلاه، فإن موضوع الرقابة يتمثل في ممارسات توريد المشتريات التي تنتهجها هيئة الخدمات الصحية الوطنية.
نطاق الرقابة	يوضح نطاق الرقابة تغطية فحوصات الرقابة ومداهها. وفي الحالة المذكورة أعلاه، فإن نطاق الرقابة يتمثل في مراحل التخطيط وتوفير الموارد في دورة حياة عملية توريد المشتريات التي تغطي جميع أنشطة توريد المشتريات لمدة 18 شهراً ابتداءً من 1 يوليو 2017 حتى 31 ديسمبر 2018.
المعايير	يُقصد بالمعايير المؤشرات المستخدمة لقياس موضوع الرقابة. وتُستمد المعايير من المرجعيات (على سبيل المثال، القوانين واللوائح والسياسات والمبادئ التوجيهية وما إلى ذلك). وفي الحالة المذكورة أعلاه، ستستمد المعايير مما يلي: <ul style="list-style-type: none"><li>القسم xx من المبادئ التوجيهية لعملية توريد المشتريات الحكومية</li><li>القسم xx من سياسات توريد المشتريات</li></ul>

#### الجهات التي تشملها الرقابة:

يتعلق موضوع الرقابة بالفكرة الرئيسية أو جهة ما، وقد تكون هذه الجهات جهات حكومية متعددة على سبيل المثال البيئة وتوليد المشتريات وتتطلب هذه الجهات التخطيط والتنفيذ الدقيق للرقابة لضمان تغطيه جميع الجهات المتعلقة بموضوع الرقابه بصوره كافيته للتواصل الى استنتاج الرقابة. ويعد فهم الجهة الخاضعة للرقابة أمر بالغ الأهمية لرقابة الالتزام، حيث يمكن استخدامها في تحديد الموضوع والمعايير والأهمية النسبية للرقابة وتقييم مخاطر عدم الالتزام على جميع المستويات.

#### نوع المهمة:

يقرر فريق الرقابة ما إذا كانت الرقابة تتمثل في مهام التصديق أو مهام التقارير المباشرة بالنظر الى موضوع الرقابه. ويتبع الفريق القرارات التي اتخذها ادارته الجهاز الأعلى للرقابة.

#### مستوى التأكيد المقرر توفيره:

في معظم الحالات يقرر فريق الرقابه بنفسه التأكيد المعقول لمهام الرقابه الالتزام.

#### تشكيل فريق الرقابة

ينبغي أن يتألف فريق الرقابة من موارد بشرية على درجة كافية من المهارات اللازمة لإجراء الرقابة، ويقرر فريق الرقابة مدى ضرورة الاستعانة بخبراء خارجيين يتمتعون بمهارات غير متوافره في الفريق.

#### آليات مراقبة الجودة:

يأخذ فريق الرقابة في الحسبان آليه مراقبة الجودة اللازمة لمهمة الرقابة.

#### التواصل:

يقرر الفريق كيفية التواصل مع الجهة محل الرقابة والمسؤولين عن الحوكمة خلال عملية الرقابة.

#### ■ مسؤوليات رفع التقرير:

يحدد الفريق لمن ومتى سيتم رفع التقارير، فضلاً عن شكل التقرير الذي سيعده الفريق. ويمكن لفريق الرقابة توثيق استراتيجيات الرقابة التي تغطي جميع العناصر.

### 2. 3 وضع خطة الرقابة.

وفي هذه الخطوة يتم تحديد إجراءات وضع خطة الرقابة، بما في ذلك التوثيق المطلوب للعملية عبر نماذج أوراق العمل. وتتمثل نتائج مرحلة التخطيط في وضع خطة مكتوبة لإجراء العمل الميداني للرقابة، وتصف الخطة المخاطر المحتملة لعدم الالتزام للجهة وإجراءات الرقابة المطلوبة للمخاطر المحددة. تتضمن خطة الرقابة العناصر التالية:

عناصر خطة الرقابة:	تقييم المخاطر،
تقييم الضوابط الداخلية المتعلقة بالرقابة.	
تحديد إجراءات الرقابة المصممة كاستجابة للمخاطر.	
طبيعة إجراءات الرقابة المصممة وتوقيتها ومداه،	
موعد تنفيذ إجراءات الرقابة.	
إثباتات الرقابة المحتملة التي سيتم جمعها أثناء الرقابة.	

يتطلب تقييم المخاطر والمراقبة الداخلية فهم الجهة أو موضوع الرقابة وأنظمة الضوابط الداخلية الخاصة بها، وتحديد المخاطر المتأصلة ومخاطر الضبط والمخاطر التي تنجم عن الاحتيال. ثم يطبق المدقق مستوى الأهمية النسبية على المخاطر المحددة، ويصمم إجراءات الرقابة للمخاطر المحددة. وأثناء إجراء الرقابة ينفذ المدقق إجراءات الرقابة وفقاً لخطة الرقابة، ويجمع إثباتات رقابية كافية ومناسبة لتلبية أهداف الرقابة والتوصل إلى استنتاج بشأن موضوع الرقابة.

#### ■ فهم الجهة أو موضوع الرقابة:

ينبغي أن يتعرف المدقق على الجهة الخاضعة للرقابة وبيئتها بما في ذلك المراقبة الداخلية للجهة ليتمكن من التخطيط الفعال للرقابة وتنفيذها. ويتمثل الهدف من فهم الجهة الخاضعة للرقابة أو موضوع

الرقابة تحديد مخاطر عدم الالتزام في الجهة والتي يبنى على أساسها نهج الرقابة ومعرفة وقت حدوث حالات عدم الالتزام والحصول على اثباتات من خلال تنفيذ إجراءات المراجعة.

**وفي هذا السياق؛ ينبغي على المدقق الفهم الشامل للجهة الخاضعة للرقابة في ضوء المرجعيات المعنية** ويتضمن فهم القوانين أو السياسات أو المعايير واللوائح ذات الصلة والعوامل الخارجية الأخرى وطبيعة عمليات الجهة محل الرقابة ( الأنشطة والعمليات الموجهة نحو تحقيق أهداف الجهة الخاضعة للرقابة وغايتها والتي يجب أن تلبى جميع متطلبات الالتزام الخاصة بالجهة) وترتيبات الحوكمة والأهداف والاستراتيجيات أو مقاييس الأداء - والاجراءات القانونية المطبقة على عمليات الجهات الأخرى مثل السياسات الإدارية والاجراءات الداخلية والتعليمات والأوامر التي لا تتناقض مع الاجراءات القانونية. قد تُغطي رقابة الالتزام في بعض هذه الحالات أكثر من جهة، وفي هذه الحالات ينبغي للمراجعين التعرف على كل الجهات التي يتم مراقبة أنشطتها عن طريق تحديد نطاق محدد. فعلى سبيل المثال، قد يتم اجراء عملية رقابة التزام على الاستخدام السليم للصناديق المالية التي تستخدمها أكثر من جهة. ويمكن لفريق الرقابة توثيق عملية فهم الجهة الخاضعة للرقابة.

إطار العمل القانوني	الأساس القانوني للنشاط أو الأجزاء ذات الصلة باللائحة المالية وإعمال القوانين واللوائح التنظيمية.
التنظيم والحوكمة	فيما يخص موضوع الرقابة أو النشاط أو الجهة الخاضعة للرقابة، بما في ذلك الهيكل التشغيلي، والموارد، والهيكل التنظيمي والترتيبات الإدارية.
إجراءات أو عمليات تسيير الأعمال	السياسات والأهداف والإستراتيجيات والمواقع الأساسية، وأنواع البرامج/الوظائف/المشروعات أو أحجامها أو قيمها.
تحليل إجراءات العمل	الخرائط والأشكال البيانية الأساسية لإجراءات العمل، ومصفوفات المخاطر والمراقبة، والتقارير السردية للاطلاع على وظائف الجهة أو موضوع الرقابة أو عملياتها.
المخاطر العملية أو التشغيلية	فيما يخص أهداف الجهة وإستراتيجياتها التي قد ينتج عنها حالات عدم الالتزام الجوهرية.
مقاييس الأداء	مؤشرات الأداء وتحليل الاختلافات فيها للنظر فيما إذا كان الضغط سعيًا لتحقيق الأهداف قد يسفر عنه إجراءات إدارية تزيد خطر حالات عدم الالتزام.

## ■ فهم نظام المراقبة الداخلية والبيئة الرقابية:

لا يكتمل فهم المراجع للجهة الخاضعة للرقابة والموضوع إلا إذا راجع عمليات الرقابة الداخلية في هذه الجهة بدقة، وتحدد بيئة الرقابة الطريقة التي تؤثر بها الجهة على وعي موظفيها بالرقابة، وتقوم الجهة الخاضعة للرقابة بعمليات الرقابة الداخلية بهدف اتباع شروط الالتزام عند إجراء عملياتها الداخلية، وينبغي للمراجعين فهم ما يلي: ضوابط الرقابة الداخلية، هل هذه الضوابط ملائمة أم لا؟ مع إمكانية الكشف عن حالات عدم الالتزام، أو منعها أو تصحيحها، هل تعمل هذه الضوابط على النحو المطلوب؟

ينص إيساي 4000 أنه يتعين على المدقق فهم المراقبة الداخلية للجهات ذات الصلة بمهمة الرقابة ويحدد المدقق الضوابط الداخلية الموجودة للحد من مخاطر عدم الالتزام بالمعايير في موضوع الرقابة وباستخدام التقدير المهني. ويجري المدقق تقييم أولي لنظام المراقبة الداخلية من أجل التوصل إلى فهم مدى التحسينات التي تجرى في أنظمه المراقبة الداخلية على أساس سنوي، استنتاج فعالية نظام المراقبة الداخلية والتعرف على مخاطر الضبط، والمساعدة في تصميم طبيعة اجراءات الرقابة وتوقيتها ومداه. وفي سياق تفهم بيئة الرقابة؛ يتأكد المراجعون بشكل عام مما إذا كانت الإدارة تحافظ على ثقافة الأمانة، والسلوك الأخلاقي، وأن نقاط القوة في عناصر بيئة الرقابة قد توفر الأساس المناسب للمكونات

الأخرى لعمليات الرقابة الداخلية، وأن هذه المكونات لا تعيق المكونات الأخرى من خلال أخطاء بيئة الرقابة. ويُمكن للمراجعين إجراء تقييم لعمليات الرقابة عن طريق جمع المعلومات التالية عن الجهة وتحليلها:

- كتابة السياسات والإجراءات بما في ذلك قواعد السلوك وتداولها بطريقة واضحة،
  - الفصل التام بين المسؤوليات وأداء المهام ومراجعتها وحفظ سجلاتها،
  - وضع الترتيبات التنظيمية (لمجلس الإدارة أو إحدى اللجان) في مكانها الصحيح لإجراء مراجعة لعمليات الرقابة والتواصل مع المراقبين، والتأكد من توثيق محاضر اجتماعات مجلس الإدارة أو أي لجنة أخرى بطريقة صحيحة ومتابعتها،
  - استجابة الإدارة بطريقة إيجابية لنتائج الرقابة وتوصياتها.
- قد يتوصل المدقق الى فهم للعناصر الخمس المرتبطة التالية: لنظام الرقابة الداخلية ذات الصلة بموضوع الرقابة: بيئة المراقبة، عملية تقييم المخاطر الخاصة بالجهة، أنظمة المعلومات والاتصالات، أنظمة المراقبة، رصد الضوابط. ويمكن لفريق الرقابة توثيق فهم نظام الرقابة الداخلية للجهة.

#### ■ تحديد المخاطر وتقييمها:

يبدأ تحديد وتقييم المخاطر من خلال تحليل كيفية قيام الجهة الخاضعة للرقابة بإدارة المخاطر؛ لذلك يجب على المراجعين في ضوء معايير الرقابة ونطاقها وخصائص الجهة الخاضعة للرقابة - دراسة جميع الضوابط وممارسات إدارة المخاطر على الجهة الخاضعة للرقابة أثناء القيام بتقييم المخاطر خلال التخطيط لرقابة الالتزام. يعمل تقييم المخاطر على توجيه المدقق للتركيز على القضايا الرئيسية لموضوع الرقابة أو الجهة الخاضعة للرقابة مع مراعاة ضيق الموارد والوقت. ويتم توثيق نتائج أنشطة تحديد المخاطر باستخدام نماذج "فهم الجهة" و"فهم نظام المراقبة الداخلية للجهة". ويشمل تقييم المخاطر تحديد المخاطر المتأصلة ومخاطر الضبط وتحديد مخاطر عدم الاكتشاف (وهي توجد في مهمات التصديق). ويساعد نموذج مخاطر الرقابة المدققين على تحديد مدى شمولية أعمال الرقابة لتحقيق مستوى التأكيد المطلوب استنتاجاتهم حول موضوع الرقابة. وتتضمن أنشطة تقييم المخاطر، من بين مهام أخرى، الاستفسار مع الإدارة، والمسؤولين الرئيسيين، والرقابة الداخلية والمعاينة لمباني الجهة، والوثائق والسجلات الداخلية، والموقع الإلكتروني ووسائل الإعلام، ومهام الرقابة السابقة، والملاحظة لعمليات الجهة التي يتم تنفيذها والتحليل للمعلومات المالية وغير المالية من خلال الإجراءات التحليلية.

#### ○ تحديد الخطر المتأصل في موضوع الرقابة:

المخاطر المتأصلة هي المخاطر المرتبطة بطبيعة الأنشطة والعمليات والهيكل الإدارية، والتي سيحدث فيها عدم الالتزام إذا، لم يتم منعه أو اكتشافه وتصحيحه من خلال المراقبة الداخلية. ويمكن للمدقق تحديد المخاطر الكامنة من خلال مراعاة ما يلي: مخاطر عامة للجهة أو موضوع الرقابة، مخاطر الجانب الآخر من المعايير، التنبؤ بوقوع الخطأ، نتائج الرقابة السابقة، عملية تقييم مخاطر الجهة. وينبغي للمراجع عند تقييم المخاطر المتعلقة بالموضوع أو الجهة، فهم القيود المعيقة للالتزام مثل: تفسير الجهة للقوانين واللوائح، الأخطاء البشرية، الأنظمة قد لا تكون مُصممة بشكل صحيح، أو لا تعمل بفاعلية، قد يتم خداع الضوابط وإخفاء الأدلة أو حجبها.

#### ○ تحديد مخاطر المراقبة:

تتمثل مخاطر المراقبة في كون الضوابط الداخلية ذات الصلة المرتبطة بالمخاطر المتأصلة غير مناسبة أو لا تعمل بشكل صحيح، وبالتالي لا تمنع الجهة حالات عدم الالتزام ذات الأهمية النسبية أو كشفها وتصحيحها في الوقت المناسب. ومن ثم يقيم المدقق مخاطر المراقبة بناء على فهم نظام بناء المراقبة الداخلية للجهة وتقييمها.

### ○ تحديد مخاطر عدم الاكتشاف:

تقع مخاطر عدم الاكتشاف تحت سيطرة المدقق وهي المخاطر المتمثلة في عدم اكتشاف المدقق لحالات عدم الالتزام التي لم تصحح من قبل الضوابط الداخلية للمنظمة. ويتعين على المدقق القيام بإجراءات للحد من خطر التوصل إلى نتائج غير صحيحة لأدنى مستوى مقبول.

يمكن للمدقق الحد من مخاطر عدم الاكتشاف من خلال مراجعة موضوع الرقابة بطريقة مخططة ومنظمة ومن خلال تحديد المخاطر المتأصلة إلى أقصى حد ممكن. في نموذج تأكيد الرقابة، يتطلب الحصول على نسبة 95% من الثقة من خلال اجراءات جوهرية أو بالاشتراك مع اختبارات الضوابط. يتوافق مستوى التأكيد عند 95% مع مخاطر الرقابة بنسبه 5%.

يضع المدقق اجراءات رقابة مناسبة للحد من مخاطر عدم الاكتشاف إلى أقل مستوى مناسب ويوصي بالحفاظ على نسبة مخاطرة الرقابة الكلية عند 5%. ومع ذلك يمكن تخفيض مخاطر عدم الاكتشاف فقط وليس القضاء عليها بسبب القيود المتأصلة في عملية الرقابة، ومن ثم فإن بعض مخاطر عدم الاكتشاف ستكون موجودة دائماً. ولتعزيز فعالية اجراءات الرقابة وتطبيقها والحد من امكانيه قيام المدقق بتحديد اجراء غير مناسب للرقابة أو إساءه تفسير نتائج الرقابة، فمن الضروري ضمان ما يلي: اجراء تقييمات مخاطر كافية في مرحلة التخطيط، تكليف موظفين أكفاء في الفريق المشارك، ممارسة المدقق للشك المهني، الاشراف على أعمال الرقابة المنجزة ومراجعتها.

### ○ تحديد مخاطر الاحتيال:

يتعين على المدقق النظر في مخاطر الاحتيال خلال جميع مراحل عملية الرقابة، وأن يقوم بتوثيق نتيجة التقييم. على الرغم من أنه لا يعد اكتشاف الأعمال غير القانونية المحتملة - بما في ذلك الاحتيال - الهدف الرئيس من رقابة الالتزام إلا أنه يدرج المدققون عوامل مخاطر الاحتيال في تقييمه للمخاطر ويكون حذرين لأي مؤشر يدل على عدم وجود أعمال غير قانونية أو احتيال أثناء اجراء العمل المنوط بهم. ينبغي للمدققين الذين يفتشون عن مخاطر احتيال مادية ممارسة الشكل المهني ومناقشة المشاكل مع الإدارة وتطبيق اختبارات الرقابة بشكل غير متوقع ومتابعه تجاهل الإدارة للضوابط. يحلل المدققون أيضا العناصر التي غالبًا ما تكون موجودة في حاله قيام أحد الاشخاص بالاحتيال. تظهر العناصر فيما يشار اليه عادة بمثلث الاحتيال:

✓ الحافز او الضغط لارتكاب الاحتيال.

✓ فرص ارتكاب الاحتيال.

✓ تبرير أو سلوك لتسوية الاحتيال.

وبوجه عام تنشأ فرص ارتكاب الاحتيال بسبب عدم كفاية الضوابط الداخلية أو عدم فعاليتها أو فقدانها. ينبغي للمدققين استخدام تقديرهم المهني في تقييم خطر عدم الالتزام بسبب الاحتيال وفق سمات الخطر الأربعة: نوع الخطر المتضمن، الأهمية النسبية (أهمية الخطر) احتمال وقوع الخطر مما قد يسبب حالات عدم التزام جوهرية، انتشار الخطر.

ينبغي للمدققين الحذر من احتمالية الاحتيال، وإذا ظهر شكوك في وجود أفعال غير قانونية يمكن أن يقوم بالمدقق بتوصيل الشكوك إلى المستويات الإدارية المناسبة والمسؤولين عن الحوكمة. ويمكن للمدقق متى أمكن المتابعة والتأكد من اتخاذ الإدارة أو المسؤولين عن الحوكمة الاجراء المناسب رداً على الشبهات ويحق له ارسال تقرير بها الحادث مباشرة الى سلطة انفاذ القانون استناداً الى الصلاحيات الجهاز الأعلى للرقابة والظروف المحيطة بعملية الرقابة.

### ○ تقييم المخاطر:

يقيم المدقق المخاطر المحددة في الخطوات السابقة كجزء من تقييم المخاطر. يحدد المدقق أي من المخاطر المتأصلة المحددة بناءً على حكمه، تلك المخاطر التي تتطلب اعتبارات رقابية خاصة (مخاطر

كبيرة) والتي تُستمد من المخاطر التشغيلية/ المخاطر التجارية التي قد تؤدي الى عدم الالتزام. ينبغي للمدقق تقييم وضع الضوابط ذات الصلة وتحديد مدى تنفيذ هذه الضوابط بفعالية وباستمرار خلال فترة المراجعة وذلك من خلال اجراءات الاختبارات.

يعد تقييم المخاطر؛ بناء على تحديد المخاطر المهمة أمر يتعلق بالتقدير المهني للمدقق لتحديد ما إذا تطلب الخطر تقدير رقابي، يدرس المدقق طبيعة الخطر والتأثير المتوقع لحالات عدم الالتزام المحتملة، وإمكانية تجسيد المخاطر. ومن ثم، يتعين على المدقق تحديد التأثير المتوقع، أو عواقب المخاطر، على المنظمة وعلى تحقيق الأهداف ذات الصلة في حالة تجسيد المخاطر. فيما يلي شكل توضيحي لتقييم المخاطر في مرحلة التخطيط

مثال: تقييم المخاطر لعمليات مجلس المدينة:	
معلومات أساسية:	يتمثل موضوع الرقابة في "عمليات مجلس المدينة" المسؤولة عن حوكمة المدينة، ويتمتع المجلس بصلاحيات إجراء عدة عمليات، منها إدارة الأراضي وإدارة المباني ومنح التراخيص وجمع الإيرادات وتحصيل الضرائب. كما يتحمل مسؤولية تنفيذ الموازنة وجوانب الإنفاق في عملياته. حدد المدقق نطاق رقابة أنشطة مجلس المدينة وخدماته، تحديداً فيما يخص إدارة الأراضي والمباني وكيفية امتثال الجهة للمعايير المطبقة في تحقيق هاتين الوظيفتين.
تقييم المخاطر:	يحدد المدقق المخاطر - باستخدام العملية الموضحة في القسم 5.2.3 - بتقييم المخاطر المتأصلة ومخاطر الضبط. يتم تحديد المخاطر بتحليل تدفق عمليات كل وظيفة - إدارة المباني وإدارة الأراضي - بالإضافة إلى فهم الجهة وبيئة الرقابة الخاصة بها. يُقيم فريق الرقابة المخاطر ويوثقها كمخاطر مهمة في سجل المخاطر. تم تسجيل المخاطر المحددة فقط في سجل المخاطر، وتم تصميم إجراءات الرقابة وفقاً لذلك. أثناء إجراء عملية الرقابة، حدد الفريق مخاطر إضافية لكل من وظيفتي إدارة الأراضي والمباني، وقد وثق الفريق المخاطر الجديدة وعدل خطة الرقابة وفقاً لذلك. إذا كان موضوع الرقابة يتمثل في تنفيذ الموازنة/الإنفاق الخاص بالمجلس، فيمكن للمدقق إجراء تقييم مخاطر مع مراعاة جميع العمليات المتعلقة بالإنفاق.

#### ■ تحديد الأهمية النسبية:

عند إجراء رقابة الالتزام، يتم تحديد الأهمية النسبية في جميع مراحل الرقابة، على المدقق أن يحدد الأهمية النسبية لتكوين الأساس لتخطيط الرقابة وإعادة تقييمها طوال عملية الرقابة. ويحدد المدقق الأهمية النسبية بعد تحديد مجالات الرقابة المهمة فيختار المدقق موضوع الرقابة والمعايير مع مراعاة الأهمية النسبية والمخاطرة. وعند التخطيط للرقابة يختار المدقق الأهمية النسبية استناداً إلى احتياجات المستخدمين المستهدفين. يخضع تحديد الأهمية النسبية للتقدير المهني ويعتمد على طريقة فهم المدقق لاحتياجات المستخدمين. قد يحكم المستخدم المستهدف على موضوع ما كونه ذا أهمية إذا كانت المعلومات المتعلقة به من المحتمل أن تؤثر على عملية اتخاذ القرار لديه.

ولا ينبغي أن يُنظر إلى الأهمية النسبية من جانب القيمة فقط حيث أن لديها جوانب كيفية وكمية أخرى، وقد تُقدّم الخصائص المتأصلة عنصرًا أو مجموعة من العناصر في شكل أهمية نسبية في طبيعتها، ومع ذلك قد يكون الحدث مهمًا نسبيًا بفعل السياق المحيط به عند حدوثه.

### الأهمية النسبية الكمية:

قد تركز الأهمية النسبية على العوامل الكمية مثل عدد الأشخاص أو الجهات المتأثرة بموضوع رقابة معين أو كميات النقود المتضمنة، بالإضافة إلى سوء استخدام المال العام بغض النظر عن الكمية. ويمكن للمدقق تطبيق نسبة مئوية مختلفة من المستويات تتراوح بين 0.5%: 5% من أجل الأهمية النسبية الكمية، بالإضافة إلى نسبة المستويات يمكن تعيين سقف للكمية المطلقة. ويعد هذا الاختيار مسألة تقديرية إلا أنه يستند إلى تقييم المدقق للرقابة الداخلية وتقييم المخاطر وحساسية موضوع الرقابة، وتقديرية واحتياجات المستخدمين المستهدفين.

### الأهمية النسبية الكيفية

في رقابة الالتزام، قد تكون هناك حالات لا تنطبق فيها الأهمية النسبية الكمية على موضوع معين يجرى رقبته في رقابة الالتزام، وبالتالي تصبح الجوانب الكيفية للأهمية النسبية أكثر بروزاً. ويُقصد

#### مثال: حساب الأهمية النسبية الكمية الشاملة

يتطلب حساب الأهمية النسبية الكمية من المدقق تحديد أساس الأهمية النسبية والنسبة المئوية التي يتعين تطبيقها على إجمالي المبلغ. ويتم تحديد النسبة بناءً على حالة المخاطر والضوابط وحساسية موضوع الرقابة واحتياجات المستخدم. في هذا المثال يستخدم المدقق نسبة 1.5% مع الأخذ في الاعتبار أن موضوع الرقابة حساس نسبياً.

حساسية موضوع الرقابة	
0.5% <----- 5%	
مستويات الأهمية النسبية - 1.5%	أساس الأهمية النسبية
345,000,000	إجمالي مبلغ الإنفاق
$5,175,000 = 1.5\% \times 345,000,000$	مستوى الأهمية النسبية

مستوى الأهمية النسبية الكمية هو 5,175,000. وهذا يعني أنه إذا تجاوزت قيمة عدم الالتزام هذا الحد، فيمكن اعتباره جوهرياً وسيؤثر على ملخص عملية الرقابة. وينبغي للمدقق النظر في مدى انتشار عدم الالتزام.

بالجوانب الكيفية الطبيعية والخصائص وما إلى ذلك، وقد تكون للجوانب الكيفية تأثير في بعض الحالات على أن تكون الحالات المنخفضة من عدم الالتزام ضمن الأهمية النسبية، وقد تكون حالات عدم الالتزام غير متصلة بالقيمة أو الكمية أو الحجم.

#### مثال:

تقضي أحكام قانون البناء بإجراء تفتيش / تفقد سنوية، ومع ذلك لم تُجرِ الهيئة الحكومية أي فحوصات خلال العام الماضي. قد يكون هذا النوع من عدم الالتزام ذا أهمية بسبب الجوانب الكيفية المحيطة به مثل السلامة، ورغم عدم وجود أموال في هذه الحالة، قد يكون عدم الالتزام ذا أهمية نسبية بفعل سلسلة الأحداث التي قد تقع لسلامة ساكني هذا البناء، وإذا حدثت كارثة ما، قد تؤدي حالة عدم الالتزام هذه إلى رفع دعاوى حول المسؤولية التي قد يكون لها مردود مالي على الهيئة الحكومية مما يجعلها ذات أهمية نسبية.

#### مثال آخر:

تقضي شروط إحدى اتفاقيات التمويل بأنه يجب على الشخص الذي يستلم المال إعداد البيانات المالية ومن ثم إرسالها إلى المنظمة المانحة في تاريخ مُحدد، لكنه لم يتم إعداد هذه البيانات المالية أو إرسالها في هذا التاريخ. قد تكون حالة عدم الالتزام هذه ذات أهمية نسبية وقد لا تكون كذلك بناءً على ما إذا

كان تم إرسال هذه البيانات سريعاً بعدها أم لا، وبناءً على مدة التأخير وأسباب هذا التأخير والتابع التي قد يُسببها عدم الالتزام السابق... إلخ.

ويرجع الحكم على الأهمية النسبية للعوامل الكيفية عند دخولها ضمن عملية رقابة ما إلى **التقدير المهني للمدقق**؛ لا بد من توفر حكم المراجع المهني عند التعامل مع الأهمية النسبية لعدم الالتزام الناتج عن الإجراءات التي تم اتباعها، ويُمكن توضيح هذا المفهوم من خلال المثال التالي: قد تتمسك الجهة عند إجراء رقابة الالتزام بتسعة أحكام من القانون أو اللوائح ذات الصلة لكنها لا تتمسك بحكم واحد، ففي هذه الحالة ينبغي توفر حكم مهني للتوصل إلى استنتاج يوضح هل تلتزم هذه الجهة بمجمل القانون أو اللوائح ذات الصلة أم لا؟ وعلى سبيل المثال، يُمكن للمراجع دراسة أهمية الحكم الذي لا تلتزم به الجهة وعلاقته بالأحكام الأخرى من القانون واللوائح ذات الصلة.

#### ■ تصميم إجراءات الرقابة للاستجابة إلى المخاطر المقدرة.

تتضمن تخطيط إجراءات عملية الرقابة تصميم خطوات للاستجابة إلى مخاطر عدم الالتزام، وقد تختلف طبيعة إجراءات الرقابة وتوقيتها ومداهما من عملية رقابة إلى أخرى، ورغم ذلك تشتمل إجراءات رقابة الالتزام في المجمل على وضع المعايير ذات الصلة وهي المرجعيات التي تحكم الجهة ومن ثم تقييم معلومات الموضوع وفق المرجعيات.

يمكن للمدقق استخدام مصفوفه تصميم الرقابة لتوثيق الاستجابات للمخاطرة المقدرة، وتوفر المصفوفة هيكل للمقومات الضرورية للتصميم، وتجعل التخطيط نظامياً وموجهاً. ويتمثل الهدف من ذلك في تيسير الإبلاغ بالقرارات المتخذة بشأن المنهجية وهو ما يساعد العمل الميداني وهي تحديد المتطلبات والإجراءات اللازمة لتنفيذ أهداف الرقابة واعداد التقييمات وفقاً لمعايير الرقابة فيما يتعلق بكل من خطر محدد في سجل المخاطر.

م.	1	2	3	4	5
	المخاطر المحددة (من سجل المخاطر الموضح في النموذج التوضيحي 5.6)	المعايير	الإثباتات/ المعلومات المطلوبة	مصدر الإثباتات/ المعلومات	إجراءات الرقابة المقرر تنفيذها
1.	الخطر 1				
2.	الخطر 2				
3.	...				

وتتصف المصفوفة بالمرونة، وينبغي للفريق إجراء تحديث أو تعديل على محتواها يواكب سير العمل الرقابي، كما أنها تؤسس علاقة بين أهداف الرقابة وإجراءات الرقابة والعمل الميداني للرقابة، بالإضافة إلى ذلك فهي تيسر الاشراف على الرقابة ومراجعتها لأغراض رقابة الجودة. ويمكن لفريق التدقيق توثيق إجراءات الرقابة المقرر تنفيذها في المصفوفة.

### 2.3.3 التوثيق وضمان جودة استراتيجية الرقابة وخطة الرقابة.

يعد توثيق استراتيجية الرقابة وخطة الرقابة الخطوة الأخيرة من عملية التخطيط وبحلول هذه المرحلة أتم فريق الرقابة فحص جميع الجوانب المهمة للرقابة ويتوصل أعضاء الفريق الى فهم ما سيفعلونه في مهمة الرقابة ( موثق في استراتيجية الرقابة) وكيف سيفعلونه ( موثق في خطة الرقابة) يشتمل التخطيط أيضاً على اعتبارات المتعلقة بالتوجيه والإشراف والمراجعة لفريق الرقابة وعمله، ويمكن للمدقق أن يعد كل من استراتيجية الرقابة وخطة الرقابة سوياً في وثيقة واحدة للموافقة عليها من جانب إدارة الجهاز الأعلى للرقابة قبل البدء في العمل الميداني للرقابة واثناء هذه العملية ينبغي للمدقق مراجعة خطة الرقابة

واستراتيجياتها ومعالجة المسائل المهمة التي تثار خلال المراجعة والتنقيح ووضع اللمسات الأخيرة واعتماد الاستراتيجية والخطة من جانب الإدارة.

ينبغي على فريق الرقابة مراجعة خطة الرقابة وتعديلها إذا لزم الأمر والموافقة عليها من جانب المسؤول المختص صاحب السلطة الإشرافية على فريق الرقابة، وإذا لم يتوافق لدى هيكل الجهاز الأعلى للرقابة ذلك المستوى الإشرافي ينبغي مراجعة الخطة من جانب مدقق آخر صاحب أقدمية وسلطة كافيته داخل الجهاز وهو المدقق الذي كان قد أجري بنجاح مهمة الرقابة من نفس النوع ودرجه التعقيد ويتمتع بالاستقلالية عن فريق الرقابه وينبغي توثيق جميع تلك المراجعات والموفقات.

# تتفيذ إجراءات الرقابة وجمع الإثباتات وتقييمها

دليل رقابة الإلتزام



# نوع التأكيد

التأكيد محدود

التأكيد المعقول

النموذج السلبي للتعبير عن الإستنتاج

النموذج الإيجابي للتعبير عن الإستنتاج

## تتفيذ إجراءات الرقابة وجمع الإثباتات وتقييمها

- إثباتات الرقابة
- إثباتات الرقابة الكافية و المناسبة
- أساليب جمع الإثباتات
- تحديد حجم العينة
- تقييم إثباتات الرقابة والتوصل إلى الاستنتاجات
- ضمان الجودة في مرحلة العمل الميداني للرقابة

- الهدف الرئيسي هو إبداء الرأي
- الحصول على أدلة الرقابة الكافية  
والمناسبة
- تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها  
في مرحلة التخطيط

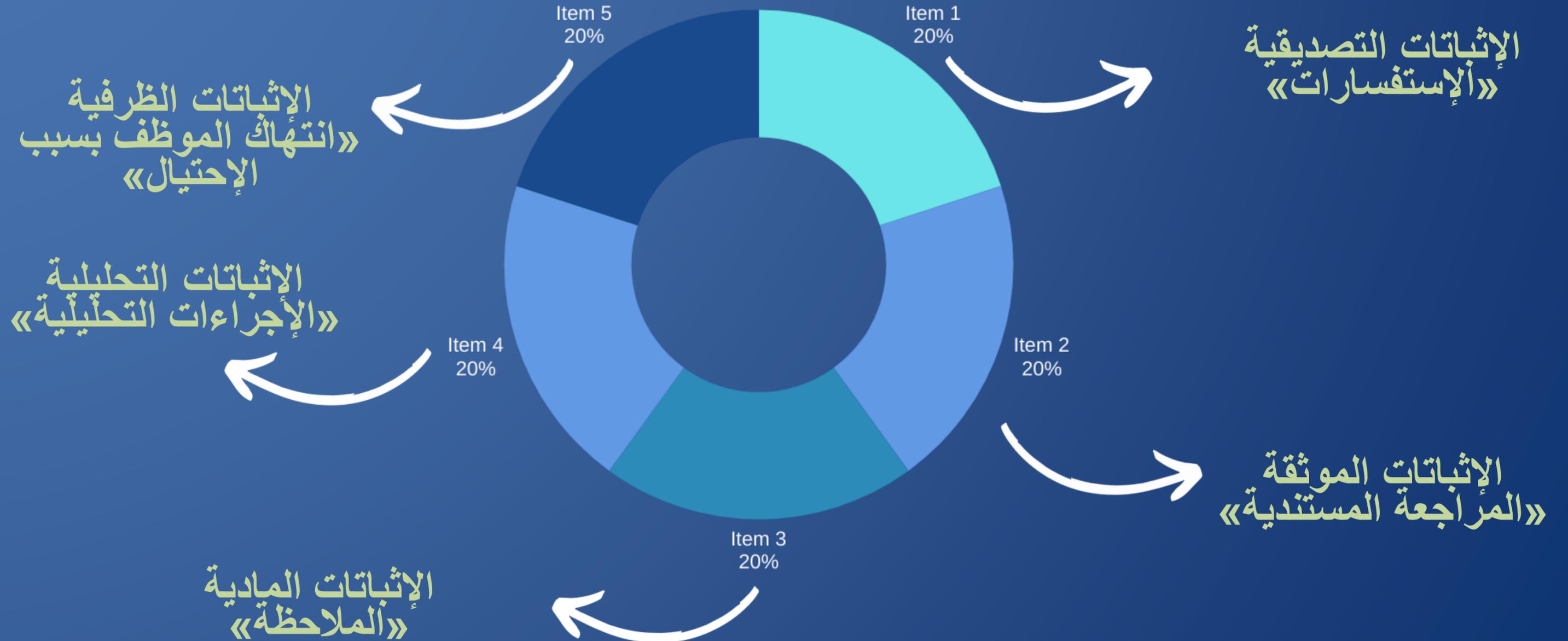


# إثباتات الرقابة

يراجع المدققون في مرحلة التخطيط ما يلي:

- أ. الضوابط الداخلية التي وضعتها الجهة محل الرقابة لمنع حالات عدم الالتزام، والكشف عنها وتصحيحها.
- ب. ما إذا كانت هناك وحدة تنظيمية ضمن الجهة محل الرقابة لإدارة الضوابط وغيرها من المخاطر.

# إثباتات الرقابة



1

## كفاية إثباتات الرقابة الكمية

11

الكفاية هي معيار كمية الإثباتات اللازمة لدعم نتائج الرقابة والأستنتاجات

12

لا توجد صيغة للتعبير بشكل مطلق عن مقدار الإثباتات التي يجب اعتبارها كافية

13

ترتبط كمية اثباتات الرقابة اللازمة بطبيعة المهمة الرقابية «تأكد معقول / تأكد محدود»

14

تعتمد كمية الإثباتات على نطاق الرقابة ، مخاطر الرقابة ، جودة أدلة الإثباتات

# ملاءمة إثباتات الرقابة (جودة الدليل)

الصلة

تساعد الإثباتات في الإجابة  
عن هدف الرقابة

الصلاحية

تمثل الإثباتات ما يفترض  
تمثيله

الموثوقية

مصادرها / أنواعها

03

## الإجراءات الجوهرية (التحقق)

### إختبارات التفاصيل

العمليات الحسابية ، إعادة الأداء ، الإستفسار ، الملاحظة

### الإجراءات التحليلية

مقارنة البيانات أو التحقق من التقلبات أو تحديد العلاقات التي تبدو غير متناسقة مع ما كان متوقعًا



# أساليب جمع الإثباتات

1- الملاحظة  
2- الاستفسار

3- المعاينة (الفحص المستندي)  
4- إعادة الأداء

5- الإستعلام (المصادقات)

# الفحص المستندي



## المسح

البحث عن شيء غير مألوف

## فحص المستندات - التتبع

الحصول على معلومات من وثيقة  
ومضاهاتها بمستند أو سجل آخر

## فحص المستندات - التحقق

مطابقة مستند من  
الكمبيوتر مع  
المستند الأصلي

# أنواع الإثباتات ومستوى الموثوقية

مستوى الموثوقية  
منخفض

الإستفسارات

مستوى موثوقية  
متوسط

الإجراءات التحليلية

مستوى موثوقية  
مرتفع

الفحص المادي  
إعادة الأداء

01

اختيار جميع العناصر (فحص 100%)

02

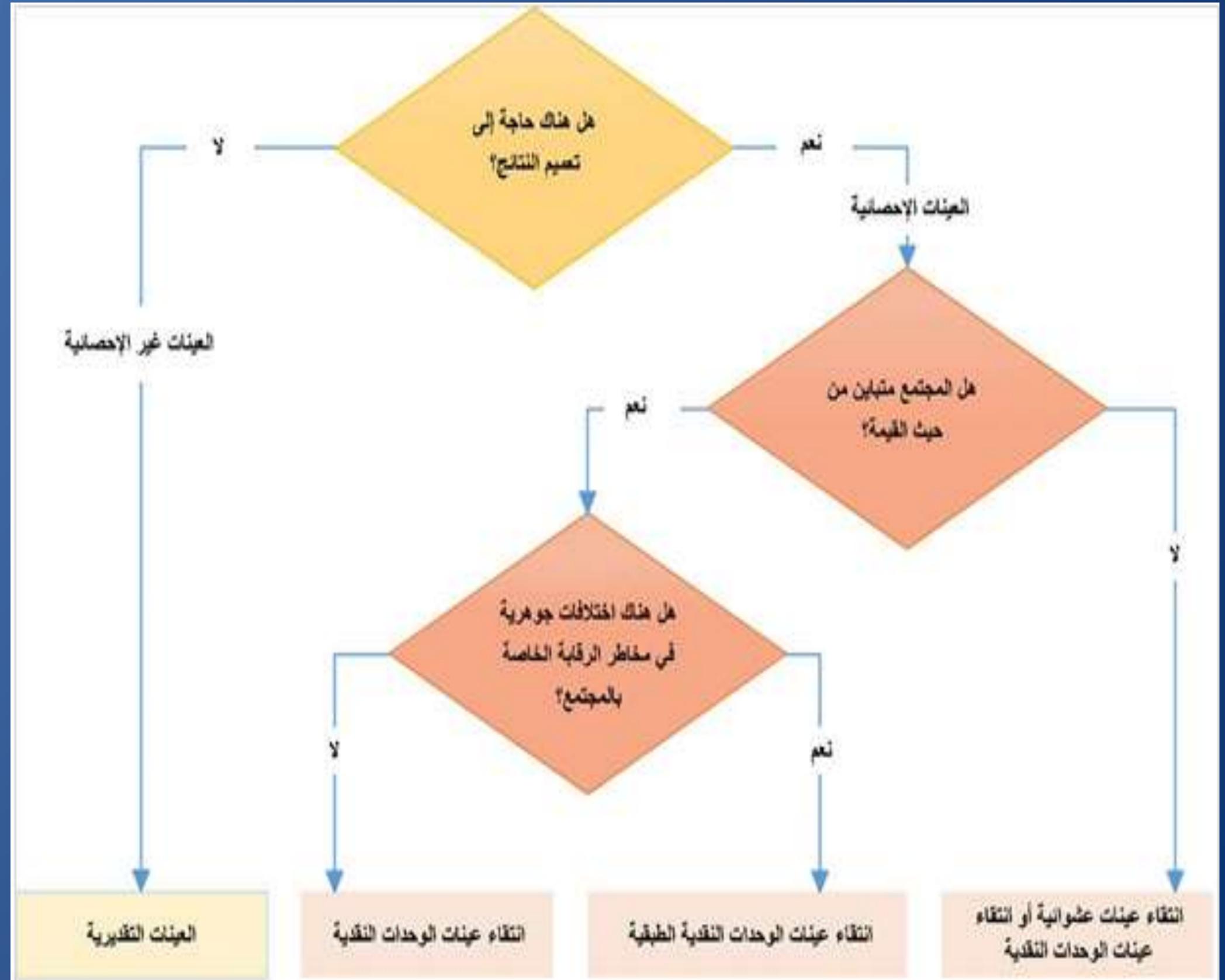
اختيار عناصر معينة

03

استخدام عينات الرقابة

تحديد عناصر العينات لإجراء الاختبار

# تحديد وسيلة إختيار العينة شجرة القرار



# طرق إختيار العينات

انتقاء عينات الوحدات النقدية الطبقية	انتقاء عينات من الوحدات النقدية	العينات العشوائية	العينات التقديرية
يجب تحديد الطبقات وفقاً لخصائص مختلفة داخل المجتمع	عينات إحصائية يُحتمل أن تظهر فيها المعاملة ذات القيمة العالية في العينة بدرجة أكبر من القيمة الأدنى	الحالات التي تكون فيها وحدات انتقاء العينات، التي تشكل مجالا ما من موضوع الرقابة، متجانسة	انتقاء العينات القائم على المخاطر

# تقييم إثباتات الرقابة والتوصل إلى الاستنتاجات

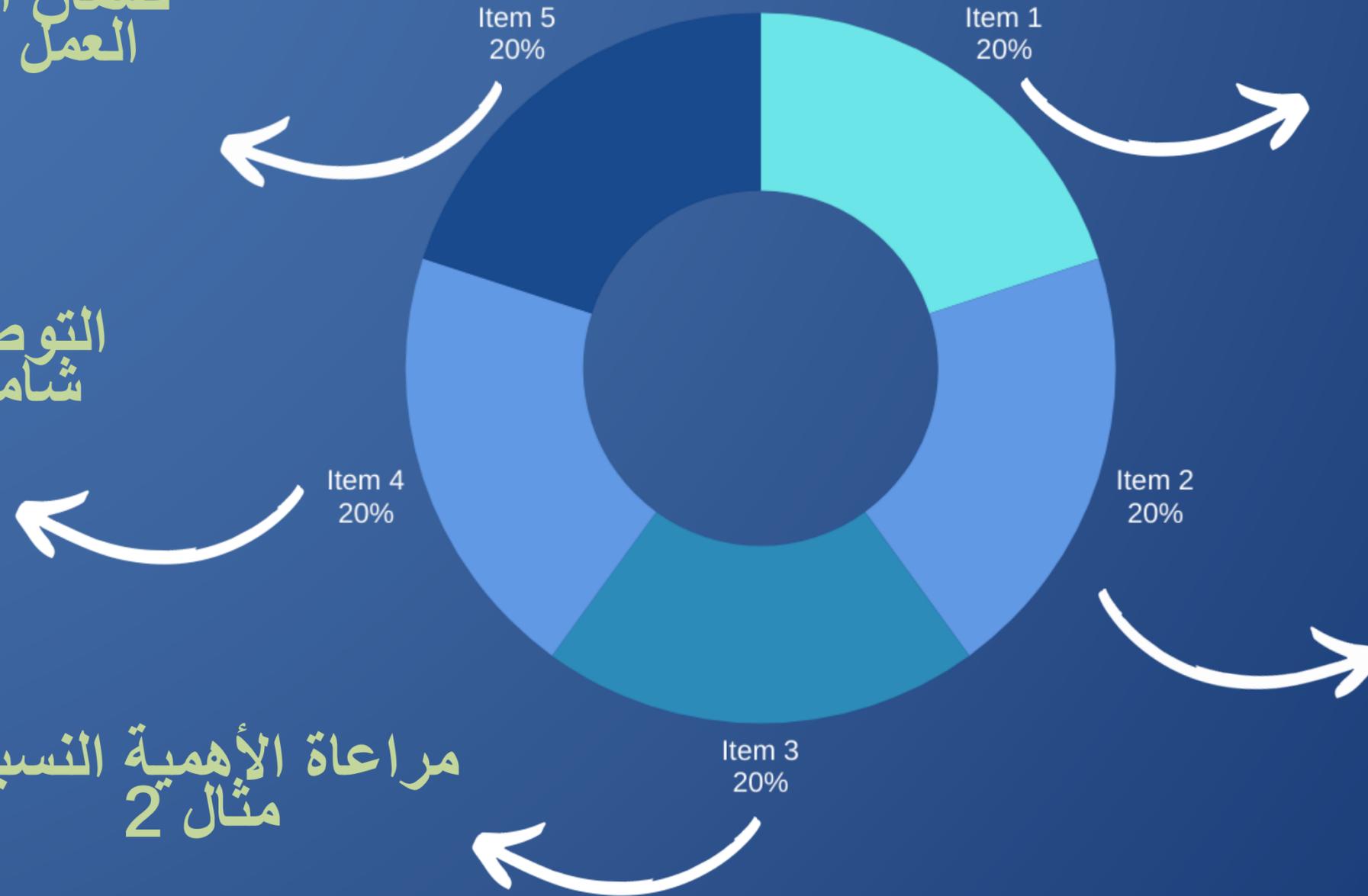
ضمان الجودة في مرحلة العمل الميداني للرقابة

إذا ما كانت الإثباتات المُجمعة كافية وملائمة

التوصل إلى استنتاجات شاملة حول موضوع الرقابة

نتائج ملاحظات الرقابة  
مثال 1

مراعاة الأهمية النسبية  
مثال 2



# التقدير المهني لتقرير مدى الأهمية النسبية لعدم الالتزام



يمكن أن يكون هذا مبلغ نقدي أو قياسات أخرى كعدد الأشخاص

المبلغ المعني

المعنيين وتأخيرات الأيام والأوقات، وما إلى ذلك

للموضوع محل الرقابة، وتأثيرات عدم الالتزام وتبعاته

الوضوح والحساسية

للهيئة التشريعية أو الجمهور أو غيرهم من الأطراف ذات

التوقعات

العلاقة والمستخدمين النهائيين لتقرير الرقابة

للسلطات التي تحكم في موضوع الرقابة

الطبيعة والأهمية



# ضمان الجودة

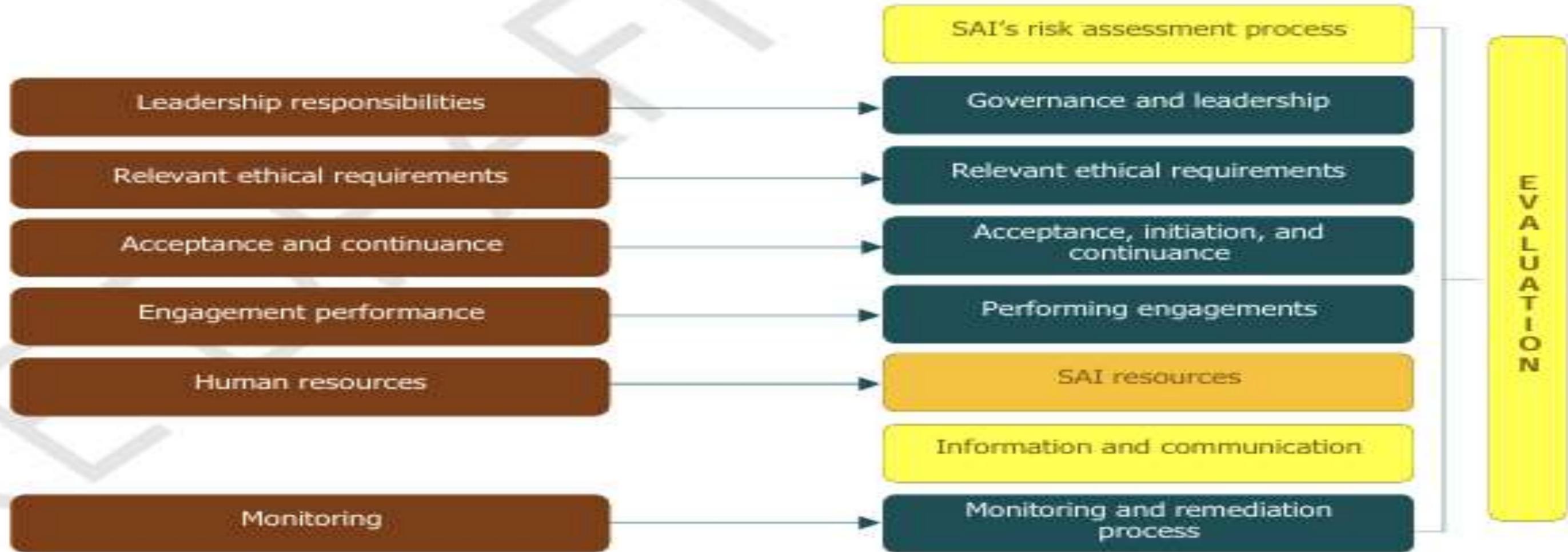
مراجعة الإجراءات المنفذة وأوراق العمل  
والنتائج والتوصيات

قبل إصدار التقرير

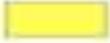
مفيد لتخطيط عملية المراجعة المستقبلية

مفيد لعملية المراجعة الحالية

# Transition from Quality Control System to System of Audit Quality Management



## Legend:

-  - Not significantly changed
-  - New components/concepts
-  - Expanded scope

شُكْرًا لَكُمْ





# رفع تقارير رقابة الإلتزام ومتابعتها

دليل رقابة الإلتزام



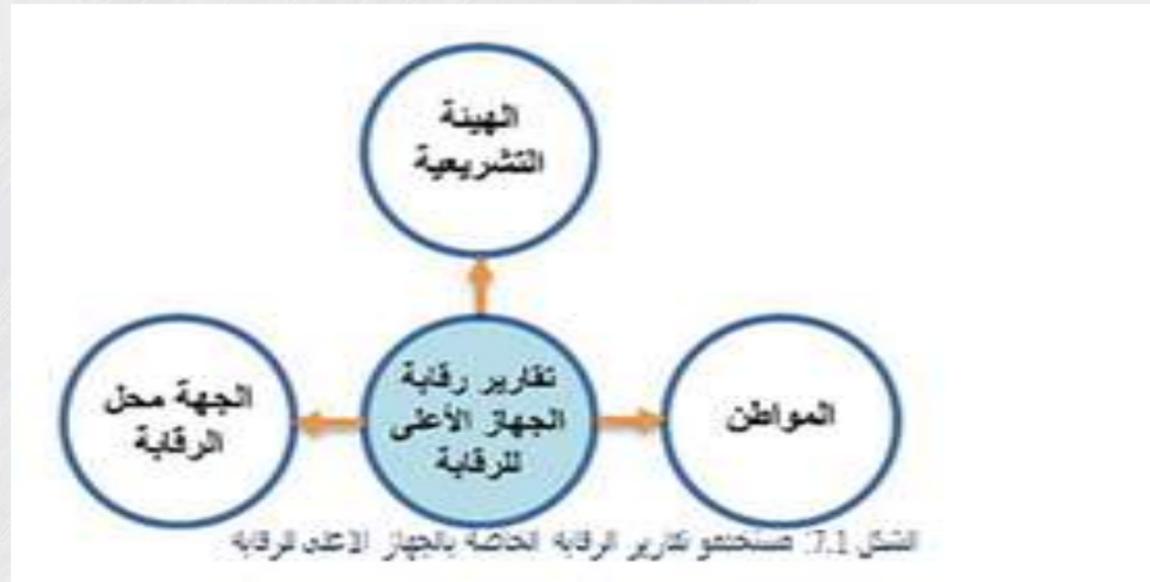
# نظرة عامة على الجلسة

1. مبادئ رفع التقارير
2. عناصر تقرير رقابة الالتزام
3. رفع الأجهزة العليا للرقابة ذات الصلاحيات القضائية للتقارير
4. رفع التقارير الخاصة بحالات الاحتيال والأفعال غير القانونية المشتبه بها
5. ضمان جودة تقرير الرقابة
6. إرسال التقرير إلى الأطراف ذات العلاقة
7. متابعة المهمات الرقابية

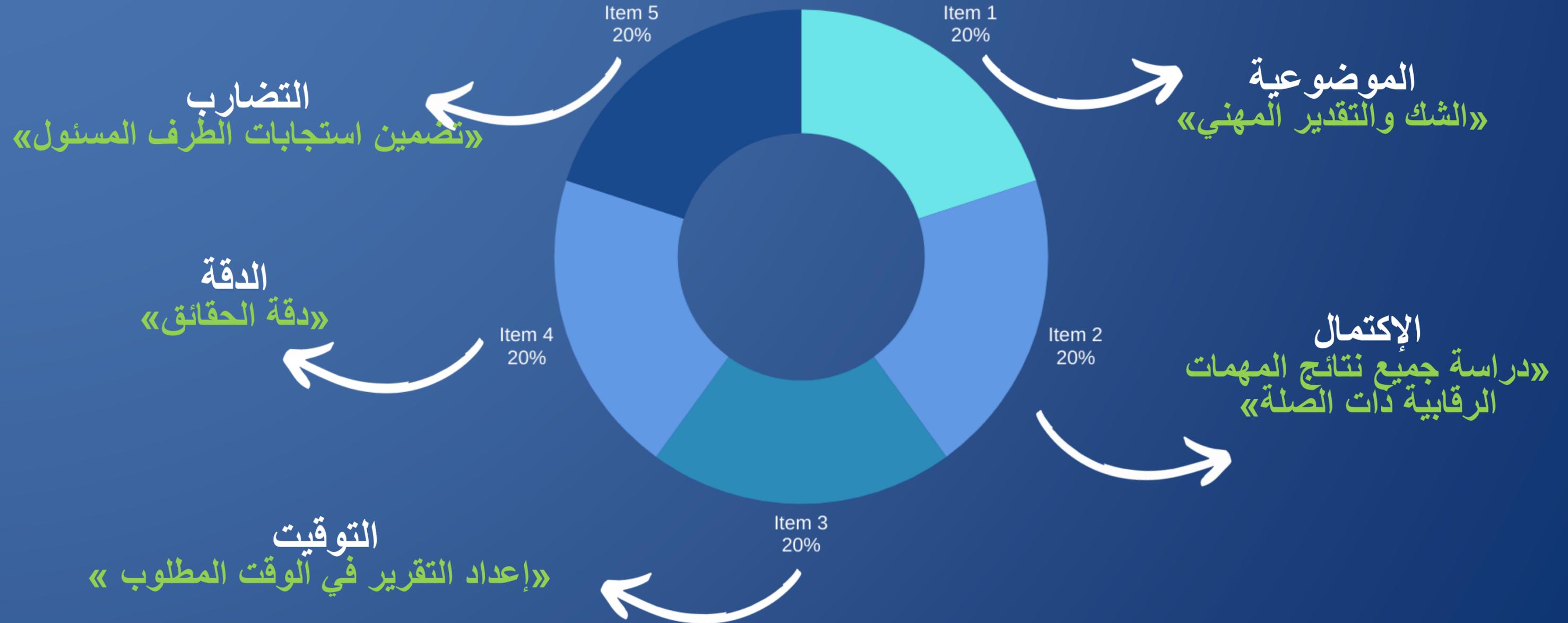


# هدف الجلسة – التعرف على

1. مبادئ تقارير رقابة الإلتزام والعناصر التي يتكون منها التقرير
2. الأجهزة ذات الصلاحيات القضائية
3. التقارير الخاصة بحالات الغش
4. ضمان الجودة
5. إرسال التقارير
6. متابعة المهمات الرقابية



# 1. مبادئ رفع التقارير



## 2. عناصر تقرير الرقابة

---

### 1 مهمات التصديق

منها ما يلي:

تحديد معايير الرقابة ومستوى التأكيد  
مسؤوليات الطرف المسئول  
تاريخ التقرير

### 2 مهمات التقارير المباشرة

منها ما يلي:

الملخص التنفيذي  
النتائج  
التوصيات

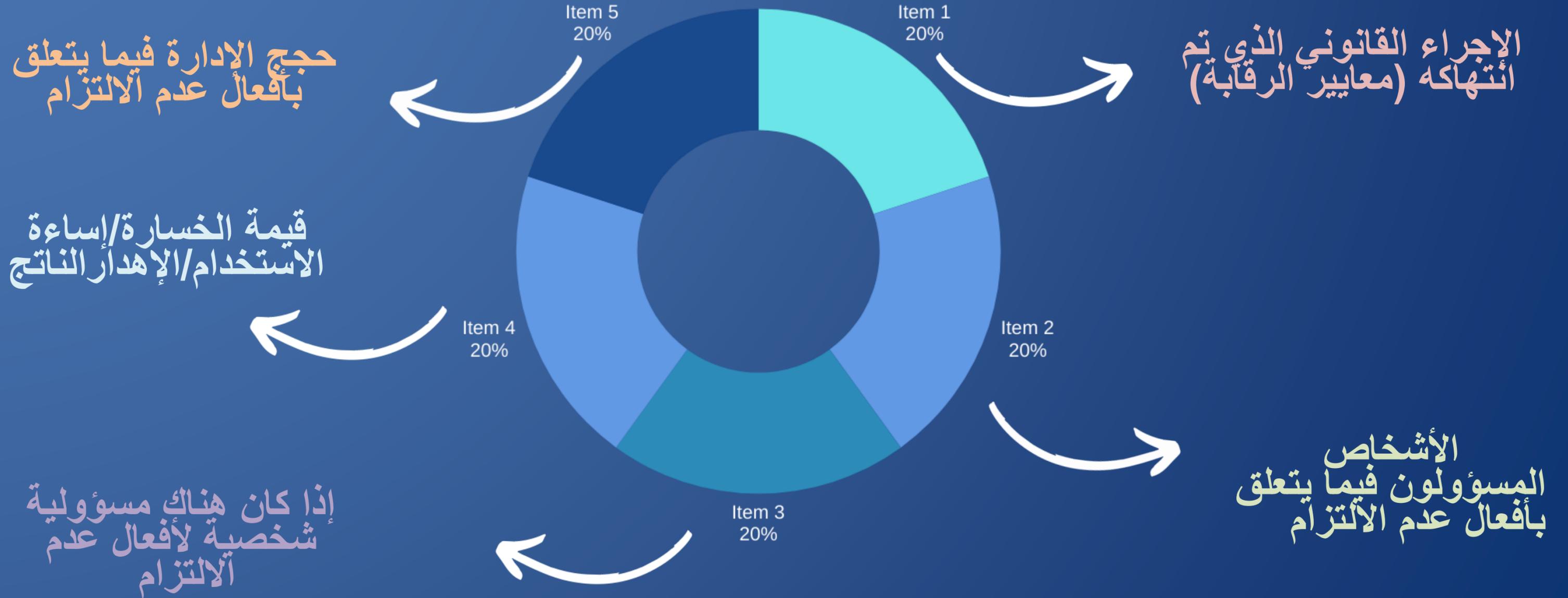
# أنواع الرأي

## مثال

رأي معدل			رأي غير معدل
إخلاء مسؤولية «الإمتناع عن إبداء الرأي»	رأي سلبي	رأي متحفظ	
إذا كان المدقق غير قادر على العثور على إثبات رقابة كافٍ ومناسب فيما يخص الالتزام بالمرجعيات، وكانت التأثيرات المحتملة تتسم بالأهمية وشائعة	إذ كانت حالات الانحراف عن الالتزام ذات أهمية نسبية ومتعارف عليها (منتشرة)	إن لم يتمكن المدقق من الحصول على دليل إثبات كافٍ ومناسب وكانت التأثيرات المحتملة تتسم بالأهمية ولكنها غير منتشرة أو إذا كانت حالات الانحراف عن الالتزام ذات أهمية نسبية، إلا أنها ليست متعارف عليها (ليست منتشرة)	يُعد رأي المدقق غير معدل في حالة عدم تحديد حالات عدم الالتزام ذات الأهمية النسبية

### 3 .التقارير في الأجهزة العليا ذات الصلاحيات

#### القضائية



## 4 . التقارير الخاصة بحالات الاحتيال

1. على المدقق إدراج عوامل خطر التعرض للإحتيال في تقييم

المخاطر

2. بذل العناية المهنية الواجبة والحيطة

3. توصيل شكوكهم إلى المستويات الإدارية المناسبة أو المسؤولين عن الحوكمة

4. تحديد الإجراء المناسب المتخذ بشأن حالات عدم الالتزام المرتبطة بالاحتيال

5. تقييم ما إذا كانت العمليات مطابقة

للقوانين واللوائح المعمول بها



5

## ضمان الجودة

51

مراجعة مسودة التقرير  
قائد الفريق أو مدقق مستقل عن فريق الرقابة

52

تقديم التقرير إلى الجهة محل الرقابة لإبداء التعليقات

53

دراسة التعليقات الواردة من الجهة

54

تسوية تقرير الرقابة



## 6. إرسال التقرير إلى الأطراف ذات العلاقة

المواطنون / المنظمات غير الحكومية	وسائل الإعلام	الهيئة التشريعية	الجهة الخاضعة للرقابة
استنادًا إلى الظروف المحيطة بالدولة التي يوجد بها الجهاز الأعلى للرقابة	يصبح تقرير الرقابة وثيقة عامة بمجرد طرحه في البرلمان «مراعاة القوانين واللوائح وسلوكيات المهنة»	تساعد الأجهزة العليا للرقابة الهيئات التشريعية من خلال تقديم المعلومات ذات الصلة حول نتائج المهمة الرقابية	مناقشة الآراء المتعارضة ضمن جدول زمني يتوافق مع جدول إصدار التقرير

## 7. متابعة المهتمات الرقابية



آلية المتابعة	متى تنفذ المتابعة	ماهية المتابعة	دواعي المتابعة
<ul style="list-style-type: none"><li>✓ اتخاذ قرار للإطلاع بمهمة رقابية جديدة تمامًا</li><li>✓ رصد تطبيق إجراءات الجهة الخاضعة للرقابة</li></ul>	<ul style="list-style-type: none"><li>✓ ينبغي للمدقق توفير وقت كافٍ للطرف المسؤول لتطبيق التوصيات</li><li>✓ التأكد أن المتابعة ستكون مفيدة للمستخدمين المستهدفين</li></ul>	<ul style="list-style-type: none"><li>✓ التوصيات في تقرير الرقابة</li><li>✓ المسائل التي أثارها المستخدمون المستهدفون، مثل البرلمان</li></ul>	<ul style="list-style-type: none"><li>✓ تسهل عملية المتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية بفاعلية</li></ul>



**Thank You**